المكتبة الثقافية
١٤٦

شيوخ العصر في الأندلس

دكتور حسين مؤنس

الدار
المصرية
للتأليف
والترجمة

١ ديسمبر ١٩٦٥

توزيع

مكتبة مصر

٣ شارع كامل صدقى - الفجالة - القاهرة

تليفون : ٩٠٨٩٢٠

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا بحث كتبته تحية لذكرى أستاذى وشيخ المؤرخين العرب فى عصرنا محمد شفيق غربال ، أفسح الله له فى رحاب الجنة ، وأحسن جزاءه بقدر ما خدم التاريخ ونفع الناس بعلمه وجهده .

درست فى هذا البحث تقليد مشيخة العصر فى الأندلس منذ الفتح الى نهاية عصر الموحدين ، أى الى قرابة منتصف القرن الثالث عشر الميلادى . وقد كانت مشيخة العصر تقليدا جميلا جرى عليه أهل العلم فى الأندلس ، فاختار أهل كل جيل من بينهم شيخا لهم من أهل الصلاح والتصاون والخير والصدق فى طلب العلم والصبر على اسماعه الى السن العالية ، واتخذوه اماما لهم وشدوا اليه الرحال للأخذ عنه والسماع عليه . لم يحفزهم على ذلك الاختيار حافز من سلطان أو مطلب من مطالب الدنيا ، وانما هو الاخلاص للعلم حبا فى الله تعالى ورسوله ودينه الحنيف .

وقد اجتهد الشيوخ فى الأندلس فى المحافظة على ذلك

التقليد ، وحافظوا بذلك الأجتهاد على المثل الأعلى للمعلم والمتعلم كما صوره واحد منهم هو أبو عمر يوسف بن عبد البر النمرى فى بعض فصول كتابه المسمى « جامع بيان العلم وفضله ، وما ينبغى فى روايته وحَمْلِه » .

وقد أوجزت الكلام فى هذا البحث واقتصرت فى ذكر مراجعه على ما مسَّت اليه الحاجة ، وذلك حرصا على الفكرة الرئيسية فيه من أن تضيع فى فيض التفاصيل وأثقال التعليقات .

وقد تفضلت الدار المصرية للتأليف والترجمة بنشر هذا البحث فى سلسلة مكتبتها الثقافية ، ويسرنى أن أقدم الشكر خالصا الى السادة الزملاء المشرفين عليها .

رحم الله شيخنا محمد شفيق غربال ، وأعاننا على حمل أمانة العلم التى حملها عمره كله ، ووصل بجهده الصادق وخلقه الكريم تقليد السالفين من خدم العلم فى أجيالنا الماضية ، رحمهم الله أجمعين .

مدريد فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥

د . حسين مؤنس

أستاذ التاريخ الاسلامى بكلية الآداب بجامعة القاهرة
ومدير معهد الدراسات الاسلامية فى مدريد

تمهيد

على طول تاريخ الأندلس كان الجانب الدينى من بناء الدولة والمجتمع من المميزات الظاهرة لذلك البلد الاسلامى . حقيقة أن العنصر الدينى جزء لا يتجزأ من حياة الناس فى كل بلد اسلامى آخر ، وأن الحاكمين والمحكومين كانوا يتحرون جهد الطاقة أن تكون تصرفاتهم مطابقة لتعاليم الدين أو متمشية معه على الأقل ، وخاصة فى بلاد الخلافة العباسية خلال العصر الأول من تاريخها ، ولكن الجدير بالملاحظة فى الأندلس هو أن ذلك الالتزام الدينى لم يُترك لضمير الحكام او تقديرهم ، وانما أخذ شكلا واقعيا فى صورة علماء وفقهاء يقفون الى جانب الحاكم ويشاركونه فى الحكم بصورة فعلية ، بحيث يبدو ـ أمام الناس على الأقل ـ أن الجانب الدينى من أعمال الدولة يشرف عليه رجال دين عارفون بشئون العقيدة ، وألا خوف نتيجة لذلك من انحراف الدولة عن قواعد الدين الحنيف .

ومهما كان رأى رجال العلم المتحققين فى رجال مثل عبد الملك بن حبيب وعيسى بن دينار ويحيى بن يحيى الليثى ، فان أمثال أولئك الرجال قاموا بوظيفتهم فى بنيان

الدولة الأموية الأندلسية ، وأضفوا على تصرفاتها فى نظر الرعية تأييدا حقيقيا كان له أبعد الأثر فى تثبيت دعائم أركانها وتمكينها من السيطرة الفعلية على بلادها وتمتع البيت الأموى الأندلسى بثقة الشعب الذى كان يحكمه ، وهى ثقة لم يظفر بمثلها الأمويون فى المشرق ، ولا العباسيون خلال عصرهم الذهبى .

الإمارة الأموية الأندلسية

وأهل العلم

وربما كان تبيڻن الأمويين فى الأندلس لأهميـــة الجانب الدينى فى تفكير شعبهم الأندلسى وتقديرهم لأهميته من أكبر الاكتشافات التى مكنت لدولتهم من الاستمرار . وربما كان هذا الاكتشاف مجرد مصادفة سعيدة ، وربما كان أيضا نتيجة فهم ذكى لطبيعة الشعب الأندلسى ، ولكن الحقيقة الواقعة هى أن هذا الاكتشاف تم أثناء السنوات القصيرة التى حكمها هشام بن عبد الرحمن الداخل ، وهى سنوات سبقها تمهيد طويل فى أثناء حياة أبيه عبد الرحمن الداخل ، فقـــد كان هشام وأخوه سليمان متنافسين على ولاية العهد ، يجتهد كل منهمـــا فى تمهيد الطريق لنفسه حتى اذا توفى الأب وسنحت الفرصة للامارة استطاع أن يحوزها دون أخيه .

وكان سليمان هو الأكبر ، وكان بطبيعته رجل حرب وسياسة ، وكانت وسيلته فى التمهيد لنفسه كسب الأنصار بين الجند ورجال الحزب الشـــامى المسيطر على شـــئون السياسة ، ولم يكن له ميل الى العلم أو الفقه ، فمال عنه الشيوخ وصوروه فى صورة رجل عابث جاهل . أما هشام

فقد كان أندلسى المولد والنشأة ، وكان متدينا ميالا الى العلم والاستماع بطبعه ، فاجتذب الفقهاء اليه وأحبوه .

ويذهب بعض مراجعنا الى أن عبد الرحمن الداخل أوصى بالعرش لهشام دون أخيه ، ولكن الحقيقة أنه لم يتخذ قراراً فى الأمر ، وترك الموضوع سباقا بين الأميرين ؛ قال ابن عذارى : « وقيل ان عبد الرحمن بن معاوية ، رحمه الله ، لما حضرته الوفاة ، وابنه هشام بماردة وابنه الآخر سليمان بطليطلة ، وكّل ابنه عبد الله المعروف بالبلنسى وقال له : « من سبق اليك من أخويك فارْم اليه بالخاتم والأمر ، فان سبق اليك هشام فله فضل دينه وعفافه واجتماع الكلمة عليه ، وان سبق اليك سليمان فله فضل سنه ونجدته وحب الشاميين له » . فقدم هشام من ماردة قبل سليمان ، فنزل بالرصافة ، وخاف من عبد الله أخيه ــ اذ صار متمكنا من القصر والأموال ــ أن يدافعه ، فخرج اليه أخوه عبد الله وسلم عليه بالخلافة ، ودفع اليه الخاتم كما أوصاه أبوه ، وأدخله القصر »[1] .

وانما أطلنا الوقوف عند هذه الحادثة لأننا نظن أنها ذات أهمية خاصة لموضوعنا ، فان هشاما كان رجلا متدينا شديد التقى ، ولكن تقاه لم يصرفه عن الحرص على الدنيا والتدبير لمصالحه فيها ، فقد كان وهو أمير ينفق الساعات فى شرفة

(١) ابن عذارى : البيان المغرب ، ٢ / ٦٢ ــ ٦٣

القصر يرقب الداخلين فيه والواردين اليه ، وكان مسارعا أبدا الى كشف عورات أخيه . ولو كان هشام تقيا خالص التقى كما تصوره المراجع لسلم بأن أخاه الأكبر أحق بالعرش ، ولكن تقى هشام كان من طراز تقى فقهاء كثيرين ستعرفهم الأندلس فى أيامه وبعدها من أمثال يحيى بن يحيى وأصبغ بن خليل : تقى ذكى حريص يزيد نصيب صاحبه من الدنيا ولا ينقصه .

وسيَر أئمة المالكية الأول من أمثال أشهب بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن القاسم وعبد السلام بن سعيد سحنون تعطينا نماذج من هذا التقى الذكى الحريص الذى كان من أبرز شمائل مالك وأكثر ما حببه الى الطامحين من تلاميذه ، وهو الذى جعل للمالكية فى البلاد التى سادت فيها دولة داخل الدولة ، وجزءاً من السلطان السياسى على الأقل .

هذا التشابه بين خلق هشام الرضى وخلق هذا الطراز من الفقهاء كان من أكبر الأسباب التى ثبتت أقدام المذهب المالكى فى الأندلس ، فان هشاما ، وقد رأى ما صار اليه بفضل العلماء والركون اليهم ، وما صار اليه أخوه بسبب انصرافه الى أهل السياسة وحدهم ، مضى فى هذا الطريق ، فأصبح فقيها أميرا ، ولم ير مانعا من أن يسمح للفقهاء بشىء من السلطان الى جانبه ، مع الحرص على أن يكون هذا الجانب الذى يتنازل عنه مضيفا الى جاه الامارة زائدا فى سلطانها .

وليس أدل على ذلك من أنه ــ رغم وجود فقهاء كبار

ذوى علم غزير من أمثال محمد بن يحيى السبأى [1] وسعيد بن أبى هند [2] وزياد بن عبد الرحمن اللخمى المسمى زياد شبطون [3] ويحيى بن مضر [4] وعيسى بن دينار [5] وطالوت بن

---

(١) يذهب ابن الفرضى (رقم ١٠٩٤) الى أنه توفى فى صدر أيام عبد الرحمن الداخل ، وهو تحديد غير دقيق لأنه يفهم من ترجمة الفرضى له أنه رحل الى المشرق بعد أن استقر سلطان عبد الرحمن الداخل ، أى فى منتصف حكمه حوالى سنة ١٦٠ ، ولابد أنه قضى بضع سنوات فى المشرق وعاد حوالى سنة ١٦٥ وعاش مدة طويلة بعد ذلك حتى أخذ الناس عنه واشتهر أمره ، ولا يمكن أن يقال لهذا انه مات فى صدر امارة عبد الرحمن الداخل ، والغالب أنه كان موجودا أيام هشام ابنه . وترجمة ابن الفرضى للسبأى تشكك حتى فى رحلته الى المشرق .

(٢) يسمى أيضا عبد الوهاب بن أبى هند (ابن الفرضى ، رقم ٤٦٧) ويذكر ابن الفرضى أنه توفى فى صدر امارة عبد الرحمن الداخل ، وهذا غير صحيح ، اذ أنه من الثابت أنه كان حيا أيام هشام ابنه ، فقد روى ابن القوطية فى تاريخ افتتاح الأندلس (ص ٤٤) أن هشاما مر به « فقام اليه وحياه ، فقال له هشام : لقد ألبسك مالك ثوبا جميلا » .

(٣) ترجم له ابن الفرضى مرتين ، واحدة تحت زياد (رقم ٤٥٦) ومرة تحت شبطون (رقم ٥٩٦) ، والأولى أطول وأوفى . ويذكر ابن الفرضى أن هشاما عرض عليه القضاء فهرب ، فاكتفى بالتأسف على ذلك ، فى حين أغلظ على مصعب بن عمران وهدده بالقتل ان لم يقبل .

(٤) قتله الحكم الربضى بعد اخماده هيج الربض الأول (سنة ١٨٩ / ٨٠٤) .

(٥) توفى سنة ٢١٢ / ٨٢٧ ، وهو من كبار تلاميذ ابن القاسم الأندلسيين ، وكان محمد بن عمر بن لبابة يسميه فقيه الأندلس ، ويقول =

عبد الجبار ــ لم يفكر فى أن يعهد لأحد منهم فى قضاء قرطبة بعد وفاة القاضى معاوية بن صالح ، بل عهد فى القضاء الى المصعب بن عمران مع أنه لم يكن من كبار الفقهاء ، وانما كان كما يقول ابن القوطية : « شيخا من العرب الشاميين له فضل وصلاح كثير » ، وكان قد رفض ولاية القضاء لعبد الرحمن الداخل ولكن هشاما هدده بالقتل اذا لم يقبل [1] ، فتولى القضاء ؛ وبعد موته تولى القضاء كاتبه محمد ابن بشير ، ولم يكن كذلك من كبار الفقهاء .

وهذا المسلك الحريص من جانب هشام ليس بغريب علينا ؛ فقد كان هشام ــ كما ذكرنا ــ ذا اهتمام شديد بنفسه وصالحه رغم ظاهر الورع والتقى الذى غلب عليه ، واو كان من التقى بحيث تصوره المراجع لما أقدم وهو أمير على قطع لسان الشاعر أبى المخشى (عاصم بن زيد بن يحيى بن حنظلة) عقابا له على التعريض به فى قصيدة نظمها فى مدح أخيه سليمان بن عبد الرحمن ، وهى حادثة شنيعة حاول من ترجموا له من الفقهاء

= ابن الفرضى (رقم ٩٧٣) أن الفتيا كانت « تدور عليه ، لا يتقدمه فيها فى وقته أحد ... وكان أفقه من يحيى بن يحيى على جلالة قدر يحيى » ، وكان له دور كبير فى هيج الربض .

(١) ابن القوطية : تاريخ افتتاح الأندلس ، ص ٤٣ ــ ٤٤

اخفاءها ، فلم نجد تفصيلها الوافى الا فى كتاب الاحاطة لابن الخطيب [1] .

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه الحكاية بلغت مالكا فلم تصرفه عن الاعجاب بهشام والثناء عليه ، بل اكتفى بالانتفاع بها فى تحديد دية قطع اللسان ، فأفتى بأن يُستأنَى فى أدائها سنة ، فربما نبت من اللسان شىء ، اذ يقال ان شيئا من لسان أبى المخشى عاد فنبت . ذلك لأن مالكا كان رجلا عمليا شديد الاهتمام بنشر مذهبه ، ولم يكن من « العملية » فى شىء أن يدين حاكما بلغه عنه أنه يثنى عليه وعلى مذهبه ويؤيد الآخذين به ويقربهم ...

الدولة الأموية الأندلسية فى حاجة الى تأييد شرعى :

وقد أثبت الدكتور محمود على مكى فى بحثه الذى أشرنا اليه أن هشاما لم يعهد الى أحد من كبار المالكيين فى منصب كبير ، وأن سيادة المالكية فى الأندلس تبدأ على الحقيقة بعد هيج الربض [2] ، والواقع أن هشاما كان يوقر المالكيين ويقربهم

(١) وردت هذه الحكاية فى الاحاطة (مخطوط الاسكريال ، رقم ١٦٧٣ ص ٣٥١ ـ ٣٥٢) ونشر نصها الدكتور محمود على مكى فى بحثه عن أصول الثقافة المشرقية ودخولها الاندلس :

Cf : M. A. MAKKI, ***Ensayo sobre aportaciones Orientales en la Espana Musulmana*** **(R. I. E. I. M.) vols IX — X pp. 1—167.**

وقد اعتمدنا على هذا البحث الأصيل فى أجزاء كثيرة من هذا المقال .

(٢) انظر ص ٩٣ ـ ٩٤ من البحث السابق .

ويفيض عليهم عطاياه ، ولكنه كان يتحاشى أن يعهد اليهم فى المناصب الكبرى ، لأنه ـ بما ركب فى طبعه من الحرص على سلطانه ـ كان يشعر بالطموح السياسى الذى ملأ نفوس الظاهرين منهم ، وهو طموح سيظهر بصورة واضحة أيام ابنه الحكم الربضى ، فاكتفى بتكريمهم واستشارتهم واتخاذ نفر منهم أهل شوراه ، وكان فى نفس الوقت ينافسهم فى مظاهر التقى والورع والحرص على رعاية الدين وعمارة المساجد وتعميرها بالمصلين ، ولكن عندما نسمع أنه مر ذات يوم بسعيد بن أبى هند ، فقام له هذا وحياه فقال له : « لقد ألبسك مالك ثوبا جميلا »[1] نشعر أن هذه العبارة تحمل معنى آخر غير التكريم الصرف ، وكأن هشاما أراد بها : يكفيك ما ألبسك مالك اياه ، ولا حاجة بك الى تكريم أكثر من ذلك . .

وكان هشام فى أشد الحاجة الى تأييد هؤلاء الفقهاء ، فان الامارة التى أنشأها أبوه كانت ـ رغم استتباب أمرها وتوفر أسباب القوة السياسية والعسكرية لها ـ فى حاجة الى سند شرعى ، فهى مهما بلغت قوتها لم تخرج من الناحية الشرعية الصرفة عن كونها امارة خارجة على الخلافة العباسية ، أى على الخلافة الاسلامية العامة التى استقر لها الأمر فى كل بلاد الاسلام عدا الأندلس ، وهذا بدوره كان

(١) ابن القوطية ، ص ٤٤

يفتح الباب لأى منافس للبيت الأموى فى الأندلس يحصل على تأييد تلك الخلافة العامة ، وقد أحس بذلك عبد الرحمن الداخل ، فدعا للخليفة العباسى زمنا ، ولم ينصرف عن ذلك الا عندما قضى على معظم الثائرين عليه وأحس أن الحكم قد استقر له فى الأندلس [١] ، ومع ذلك فان عبد الرحمن لم يتخذ لقب خليفة أو أمير ، بل كان يخاطب بلقب « ابن الخلائف » ، وظلت العملة تضرب على أيامه وأيام ابنه هشام باسم الخليفة العباسى حتى يشعر الناس أنهما ــ رغم كل شىء ــ يحكمان باسم رئيس الجماعة الاسلامية .

ولكن هذا الوضع لم يكن ليمكن استمراره طويلا ، فقد كان واضحا أن أمراء قرطبة لا يدينون للخلافة العباسية بأى ولاء ، بل كانوا يعادونها عداء صريحا ويحاربون أولياءها دون هوادة ، وكان لا بد لهم والحالة هذه من سند شرعى ، لأن القرن الهجرى الثانى لم يكن يقبل فكرة الولاء لامارات خارجة عن اجماع المسلمين ، ولهذا كان لا بد من البحث عن

---

(١) يذهب ابن الأبار فى « الحلة السيراء » الى أن الذى حفزه على قطع الدعوة للعباسيين أحد أقاربه المسمى عبد الملك بن عمر المروانى ، وربما كان هذا صحيحا ، ولكن يلاحظ أن عبد الملك هذا لم يشر بهذا الرأى ويتعصب له الا بعد أن قضى هو وابنه عبد الله على آخر ثورة كبيرة قام بها اليمنيون للقضاء على امارة عبد الرحمن ، وهى التى قادها أبو الصباح ابن يحيى اليحصبى سنة ١٥٧ أو ٧٧٤/١٥٨ أى بعد مضى نحو عشرين سنة من امارة عبد الرحمن .

حل لهذه المشكلة الشرعية الأساسية ، فان الجماعات العربية فى الأندلس كانت عنيدة قوية المراس شديدة اليقظة مريرة النقد ، وكانت جماعات المولدين وحديثى العهد بالاسلام فى حاجة الى سلطان روحى غالب لكى تُسلِس قيادها لحاكمها ، وهذه الظاهرة الأخيرة كانت أظهر بين البربر : كان لا بد أن تأخذ الرياسة فى نظرهم طابعا دينيا حتى يسلموا بحقها ، وفى عهد عبد الرحمن الداخل نفسه ظهر بين جماعات البربر دعى يسمى شَقيا بن عبد الواحد انتسب الى السيدة فاطمة واتخذ لقب الامامة ، وتبعته جماعات كبيرة من البربر وامتد سلطانه حتى كاد يُخرج غرب الأندلس كله من يدى عبد الرحمن الداخل ، ولم يستطع هذا القضاء عليه الا بعد حروب طويلة دامت تسع سنوات (١٥٢ ـ ١٦٠ / ٧٦٨ ـ ٧٧٧) [1] .

كانت الامارة القرطبية اذن فى حاجة الى سند شرعى أو روحى يضفى على سلطانها السياسى هيبة وشرعية لا غنى عنهما ، لأن التفكير السياسى عند المسلمين لم يكن قد تدهور الى ما وصل اليه فى القرن الرابع مثلا ، عندما أصبح الناس يقبلون سلطانا سياسيا صرفا ، ولم يكن هناك مفر من ايجاد ذلك السند الشرعى فى بلد مثل اسبانيا ارتبط فيه مفهوم الحاكم الدنيوى بفكرة القداسة الدينية على مر العصور .

---

(١) ابن عذارى : البيان المغرب ، ٢/٥٤ ـ ٥٥

الأمويون والمذهب المالكى :

خلال حكم هشام الرضا بدأت تتجمع فى قرطبة وطليطلة وغيرهما من بلاد الأندلس جماعات صغيرة من فقهاء المالكية ، وسواء أأخذ هؤلاء عن مالك حقا أو أخذوا عن بعض أصحابه فى مصر ثم زعموا أنهم تلاميذ مباشرون لامام دار الهجرة ، فقد أخذ الظاهرون منهم بأخلاق مالك وشمائله كما أخذوا موطأه ، والمالكية امتازت بأنها لم تكن مذهبا فقهيا فحسب ، بل مذهبا سلوكيا أيضا ، فمالك كان رجلا مهيبا جليل السمت يجلس لتلاميذه وكأنه سلطان عظيم بين رعيته ، حتى لقد لقبه الناس بأمير المؤمنين فى الحديث ، وقد قال أحد تلاميذه الأندلسيين انه ما هاب أحداً كما هاب عبد الرحمن الداخل ، فلما لقى مالكا تضاءلت فى نفسه هيبة عبد الرحمن الى هيبة مالك ، وكان مالك نفسه يقول انه يُعلِى بهذه المهابة جاه العلم .

ومحافظة على جاه العلم لم يتول مالك للعباسيين وظيفة ، بل ظل شخصية رفيعة عالية يرمقها الخلفاء أنفسهم باحترام عظيم ، وهذه صورة تعجب كل طالب علم طموح ، فهى تفتح أمامه طريقا واسعا للجاه والسلطان والثروة اذا أراد ، واذا نظرنا فى تراجم شيوخ المالكية الأول ـ أولئك الذين أخذوا عن مالك مباشرة وأولئك الذين أخذوا عن تلاميذه المباشرين ـ لاحظنا أن معظمهم عرفوا كيف يقيمون لأنفسهم فى البلاد

التى استقروا فيها سلطانا روحيا معنويا وسياسيا دون أن يثيروا مخاوف أهل السلطان ، ويتجلى ذلك فى سير سلمة بن دينار الأعرج وعبد الرحمن بن القاسم العتقى المصرى وعبد الله بن وهب بن مسلم القرشي وأشهب بن عبد العزيز ابن داود القيسى المصرى وشَقَران بن على القيروانى وعبد الله بن فروخ الفارسى القيروانى وعلىٌ بن زياد التونسى .

ووصل الى هذه المكانة فى الأندلس كبار الفقهاء الذين عاصروا هشام بن عبد الرحمن وابنه الحكم الربضى ، وقد ذكرنا أعلامهم ، وقد كانوا جميعا مالكيين أصلاء ، أى جامعين بين علم مالك وذكائه وكياسته . وتراجمهم تدل على أنهم كانوا « أمراء » فى العلم ، لهم فى قلوب الناس مكانة كبرى ، فهم تلاميذ امام دار الهجرة وحفاظ الحديث والسنة ورجال الشرع والقانون الذين درسوا الموطأ وأرشدوا الناس الى الطريق القويم فى الدين والمعاملات ، وهم كانوا يستطيعون اذا شاءوا أن يضفوا على سلطان الأمويين فى الأندلس تلك الصبغة الشرعية الدينية التى كانوا فى أشد الحاجة اليها .

وتبدو حاجة الأمويين فى الأندلس الى هذا التأييد فى صورة واضحة فى موقف عبد الرحمن الداخل ثم ابنه هشام من الفقهاء والعلماء . فقد كان عبد الرحمن عنيفا مع رعيته سريعا الى العقاب والبطش لأقل بادرة عصيان أو مخالفة ، وله فى ذلك أخبار مشهورة ، ولكنه كان طويل الصبر واسع

الحلم مع الفقهاء ، بل بلغ الأمر بقاضيه عبد الرحمن بن طريف اليحصبى أن تحدى أمره تحديا صريحا ، فأصدر حكمه فى قضية كان عبد الرحمن قد طلب اليه أن يستأنى فيها مجاملة لصنيعة من صنائعه ، فأصدر القاضى حكمه ونفّذه فى الحال بمحضر الفقهاء والعدول .

ولو فعل أى رجل آخر هذا لما كان نصيبه من عبد الرحمن الا العقاب الشديد ، ولكن هذا استمع الى القاضى فى صبر طويل ، ولم يكتف القاضى بالثبات على رأيه بل تعدى ذلك الى لوم عبد الرحمن ، فقال : « أيها الأمير ، ما الذى يحملك على أن تتحامل لبعض رعيتك على بعض ، وأنت تجد من ذلك وجها أن تُرضى به من تَعنى به من مالك ؟ »[1] . وقد أخذ عبد الرحمن بهذا الرأى فعلا ، فاشترى الضيعة المختلف عليها من ماله وأهداها الى صنيعته .

وقد وقف عبد الرحمن موقفا شبيها بهذا مع المصعب ابن عمران حين رفض أن يتولى له القضاء ، ومن معاوية بن صالح عندما تأخر عبد الرحمن فى رد القضاء عليه . وعندما رفض المصعب بن عمران أن يتولى القضاء لهشام اعتذر هذا له عن أخلاق أبيه التى منعت مصعبا من أن يتولى له القضاء ، وقال له انه على غير أخلاق أبيه ثم اشترط على نفسه شرطا قاسيا ، قال له : « .. ونفسى طيبة عليك لصـــلاح أمور

---

(١) الخشنى : تاريخ قضاة الأندلس ، ص ٤٣ ـ ٤٤

المسلمين ، ولو وضعت المنشار على رأسى لم أعترضك »[١] .
وهذا كلام يشبه الاستعطاف ، وقد كان هشام مضطراً اليه حتى يضمن تأييد هذا الجانب الدينى الذى يمكّنه من الحكم فى اطمئنان .

وبهذا اللين لأهل الدين والفقهاء استطاع هشـــام أن يضفى على نفسه صورة الأمير الورع التقى الذى يسلك فى حياته سيرة النساك ، ومضى الفقهاء ينشرون هذه الصورة بين الناس ليستقر فى أذهانهم أن حاكمهم ، وان كان خارجا على الجماعة ، الا أنه أمير تقى عادل يسير فى حياته وحكمه سيرة الصحابة والتابعين ، ومن ثم فان طاعته واجبة ؛ وهذا ما رمى اليه هشام[٢] .

(١) الخشنى ، ص ٤٤ ، وابن القوطية : افتتاح ، ص ٤٤

(٢) يصور لنا ابن عذارى (٦٥/٢ ـ ٦٦) رأى الناس فى هشام تصويرا دقيقا : « كان رحمه الله بسط البنان فصيح اللسان وسيع الجناب حاكما بالسنة والكتاب ، قبض الزكوات من طرقها ووضعها فى حقها ، لم يأخذه فى الله لوم ولا تعلق به ظلم ... ولم تعرف عنه هفوة فى حداثته ولا زلة فى صباه ... الخ » . وهو حكم ظاهر التزويق ، فقد رأينـا ما فعله بالشاعر أبى المخشى ، ثم ان كتاب « فتح الأندلس » لمؤلف مجهول يصفه بأنه كان قاسيا مستهترا بالدماء ، وأن أباه عبد الرحمن كان يلومه فى ذلك لوماً شديدا ، وقد أشار دوزى الى شخصية هشام المزدوجة فى تاريخه . انظر جـ ١ ص ٢٨٥ ، وانظر بحث الياس تيريس :

ILIAS TERÉS, *El poeta Abu -l- Majsi y Hassàna la Tamimiyya,* Al - Andalus, XXVI (1961) fasc. 1, pp. 229 sqq.

ومات هشام بعد حكم قصير لم يبلغ الأعوام الثمانية (٧ سنوات هجرية و ١٠ أشهر و ٨ أيام) وخلفه ابنه الثانى الحكم متخطيا أخاه عبد الملك ، وكان أسن منه ، وكان شابا فى السادسة والعشرين من عمره ورث من جده عبد الرحمن الداخل الجرأة والحزم والسرعة فى مواجهة الأخطار ، ومن أبيه هشام الدهاء الذى اتصف به بنو أمية جميعا والحرص على صالح البيت الأموى الذى يمثله ، ولكنه كان عنيفا قاسيا جباراً شديد الاعتداد بنفسه وبذكائه . بيد أن أمرا هاما فات هذا الذكاء وهو طبيعة الشعب الأندلسى الذى تولى أمره ، وهى طبيعة عنيدة صلبة لا تقبل من الحاكم تصرفا مطلقا وتحرص على أن يكون للدين مكان ظاهر فى خلقه .

هيج الربض ، حادث فاصل
فى تاريخ البيت الأموى الأندلسى

وهذا الذى فات الحكم أفسد عليه معظم ثمرات خصائصه الايجابية الأخرى ، فقضى معظم حكمه فى القضاء على ثورات ومؤامرات كان من الممكن تلافى الكثير منها لو أن الحكم فهم فى مطالع حكمه ما تكفلت الأيام بافهامه اياه خلال بقية أيامه .

ذلك أن الحكم ، بعد انتصاره على عميه المنافسين له سليمان وعبد الله المعروف بالبلنسى ، ودخول هذا فى طاعته بعد ذلك ، حسب أن الحكم يقوم على القوة وحدها ، فاهتم

بجنده اهتماما خاصا ، واستكثر من الجند المرتزق والحرس الخاص يأتى بهم من أى طـــريق ، وبلغ به الاتجاه فى هذا الطريق أن أنشأ لنفسه حرسا من الصقالبة أقام رئيسا لهم ربيعا القومس « متولى المعاهدين بالأندلس من النصارى ، وكان حظيا فى رجاله ، سوغه افتراضَ المعاون والمغاوم على المسلمين »[1] ، فأضاف الى استنكار الناس لهذه الضرائب نفورَهم من أن يتولى جبايتها منهم نصرانى .

فى هذا كله لم يستشر الحكم شيخا أو فقيها ، بل لم يكن لهؤلاء فى نفسه تقدير كبير ، فى حين أن جمهور الناس كانوا يعتبرونهم رؤساءهم ومرشديهم . نعم انه كان يستدعى الفقهاء الى قصره ليسألهم فى بعض ما أهمه ، ولكنه عندما احتاج الى قاض بعد وفاة المصعب بن عمران لم يعرض الأمر عليهم ، بل على رجل من أهل بيته هو أبو العباس المروانى فأشار بمحمد بن سعيد بن بشير كاتب المصعب بن عمران ، فأخذ برأيه .

وكذلك لم يستشر الحكم الفقهاء فى الضرائب التى قررها

---

(١) ابن الخطيب : اعلام الأعلام ، ص ١٥

أما أن الحكم أقام ربيعا رئيسا للحرس فقد ذكره ليفى پروفنسال اعتمادا على قطعة من مقتبس ابن حيان كانت لديه ، وقد اختفت هذه القطعة الآن . انظر :

LÉVI PROVENÇAL, *Histoire de l'Espagne Musulmane*, I, 164 et note 2.

باسم المعاون والمغارم ؛ وعلى رغمهم عين ربيعا القومس فى جبايتها ، أضف الى ذلك ايقاع الحكم بأهل طليطلة وانزاله مذبحة ذريعة بهم لارغامهم على الطاعة ، وحروبه الطويلة مع عميه سليمان وعبد الله وسجنه عميه مسلمة الملقب بكليب وأمية ابنى عبد الرحمن الداخل ، ثم انصرافه الى اللهو والصيد ومحاولته أخذ نفر من أبناء سراة قرطبة ليكونوا خصيانا فى قصره ، كل ذلك أثار عليه غضب الناس ، فاجتهد نفر من الفقهاء فى تأليبهم عليه وتشكيكهم فى استحقاقه للامارة وتهوين عزله عن الحكم .

هذه ـ فى الغالب ـ هى الأفكار التى دفعت الى المؤامرة التى يذكر المؤرخون أن الحكم كشف أمرها فى جمادى الثانية ١٨٩/مايو ٨٠٥ ، وهى مؤامرة اشترك فيها نفر كبير من كبار أهل قرطبة ورجال القصر والفقهاء ، وكان غرضهم نقل الأمر من الحكم الى ابن عم له هو القاسم بن محمد بن المنذر بن عبد الرحمن الداخل ، وفاتحوا هذا الأمير فى الأمر ، ولكنه خانهم وكشف أمرهم للحكم ، فقبض على المشتركين فيها وأعدم اثنين وسبعين منهم وصلبهم على خشب منصوبة بطول الرصيف الممتد بين جدار الجامع والنهر حتى المصارة .

وكان من بين المصلوبين من الفقهاء يحيى بن مضر ، وهرب من المشتركين فيها يحيى بن يحيى وطالوت بن عبد الجبار وعيسى بن دينار ، وهم أعلام المالكية فى عصرهم ،

اى ان الحركة فى صميمها دينية دعا اليها الفقهاء وأيدوها بما لهم من سلطان على الشعب ، ودليل ذلك مايحكيه ابن سعيد - ملخصا كلام ابن حيان فى المقتبس - من أن أهل الربض بلغ من استخفافهم بالحكم أن كانوا ينادونه ليلا من أعلى صوامعهم : « الصلاة ، الصلاة يا مخمور ! »[1] . وقد فشلت هذه الثورة الأولى لأن الفقهاء دعوا اليها وألبوا الناس دون ان يتصدوا لحمل المسئولية ، فوقع فى يد الحكم منهم من وقع وفر الباقون .

وشعر الحكم بخوف شديد من أهل قرطبة بعد هذا الهيج الأول ، فاجتهد فى حماية قصره وتحصين البلد ، وفتح فى سوره باباً يؤدى الى الأرباض الشرقية ، وكانت فيها معسكرات الجنـد ، واحتفر حول السور حفيرا ، وأصبح العداء بينه وبين رعيته سافراً[2] .

ويفهم من قطع النصوص الباقية لدينا أن شعور الناس نحو الحكم الربضى بعد هذه المحاولة الأولى كان شعورهم نحو حاكم فقد أهليته للحكم ، لأن الفقهاء صرحوا بذلك . وكان من الطبيعى أن يؤدى توتر الشعور بين الحكم ورعيته الى انفجار ثان ، لأن أهل قرطبة لم يكونوا جماعة سهلة القياد ، وكان أشدهم حملة على الحكم أهل الربض الجنوبى وهو

---

(١) المغرب لابن سعيد ، بتحقيق الدكتور شوقى ضيف ، ١/٤٣
(٢) LÊVI-PROVENÇAL, *op. cit.* I, 163-164.

ربض شَقُنْدة ، وكان أشبه بحى للعمال وأهل الأسواق وغيرهم ممن يتأثرون بآراء رجال الدين ويعتبرونهم قادتهم ، وقد نفر منهم الحكم نفورا شديدا وامتلأ صدره بالحقد عليهم ، وبادلوه هم هذا الشعور وتعرضوا له وأهانوه وهو عائد من ماردة فى العام الذى تلا المؤامرة (١٩٠/٨٠٦) فقبض على تاجر من زعمائهم ونفر آخر وصلبهم .

وفى نفس الوقت امتلأت قرطبة بجند الحكم واستطالوا على الناس ، ثم وقع الانفجار الحاسم فى ١٣ رمضان ٢٠٢/ ٢٥ مارس ٨١٨ فقام أهل ربض شقندة وعامة قرطبة قياما عاما على الحكم ، وكادوا يقضون عليه ، لولا أن قيادتهم لم توفق الى تثبيتهم أمام جند الأمير وقواده ، وانتهى الأمر بالقضاء على الحركة قضاء مروعا ، فقُتل الألوف من الناس ، وقضى الحكم باخلاء الربض من سكانه ، فخرجوا ألوفا استقر بعضهم فى المغرب وسارت بقيتهم فى البحر ونزلوا الاسكندرية واستولوا عليها ، ثم انتقلوا الى جزيرة اقريطش ففتحوها [1] .

ويهمنا هنا من حقائق هذه الحركة أمران : الأول أن

---

(١) اعتمادنا هنا على « تاريخ اسبانيا الاسلامية » لليفى بروفنسال (ج ١ ، ص ١٦١ ـ ١٧٠) الى جانب مراجعنا التى سبقت الاشارة اليها ، وذلك لأنه اعتمد على جزء المقتبس المفقود ، والذى لدينا منه يبدأ من أواخر أيام عبد الرحمن الأوسط ويمتد الى قريب من نهاية امارة الأمير محمد .

نصيب الفقهاء فى ذلك الهيج الثانى ظهر بصورة واضحة : اتضح أن الذين تزعموا التمهيد له يحيى بن يحيى وطالوت ابن عبد الجبار وعيسى بن دينار ومن اليهم ، وقد هرب اولئك الفقهاء الزعماء واستخفوا من بطش الحكم بهم ؛ والحقيقة الثانية هى أن الهيج هز كيان الحكم هزا شديدا واشعره بضعف الأسس التى يقوم عليها ملكه ، حقيقة أنه تمكن من القضاء على الهيج ولكنه تبين بوضوح أن ملكه لا يمكن أن يقوم على القوة العسكرية وحدها ، وأنه فى حاجة الى تأييد رجال الدين ليستعيد أهليته للحكم فى نظر رعيته ولكى يطمئن على مصير البيت الأموى .

ويذكر الرواة أن الحكم أصيب بعد هذا الحادث بعلة طاولته أربعة أعوام ، أى حتى وفاته ، والعلة نفسية أولا ثم كان لها أثر على جسمه بعد ذلك ، ويقول ابن عذارى انه «تاب الى الله متابا ورجع الى الطريقة المثلى ، وقال ان الآخرة هى الأبقى والأولى ، فتزين بالتقوى ، واعتصم بالعروة الوثقى ، وأقر بذنوبه واعترف »[1] ؛ ومعنى ذلك انه اقر بسلطان الدين ورجاله ، وعول على أن يوثق علاقاته بهم ليكونوا عماد سلطانه .

---

(١) البيان المغرب ، ٢/٨٠

الفقهاء المشاورون ، مكانهم ودورهم في بناء الدولة والنظام العام

وهذه حقيقة حاسمة فى تاريخ البيت الأموى الأندلسى كله : ارتد الحكم الى الفقهاء واجتهد فى ترضيهم ، وجعل لهم نصيبا من الحكم معه ، وتبعه فى ذلك كل من جاء بعده من أمراء بنى أمية . وقد بدأ الحكم باصدار عفو عن الفقهاء الذين اشتركوا فى الثورة ، فعاد معظمهم وعلى رأسهم يحيى ابن يحيى وطالوت بن عبد الجبار ، وأصبحوا من أهل شوراه ، وفى أيام ابنه عبد الرحمن أصبح يحيى بن يحيى رجل الدولة الأول ، وتكونت من أولئك الفقهاء الكبار جماعة رسمية سميت بجماعة الفقهاء المشاورين ، عرف كبيرهم باسم رأس الفتيا أو رئيس المفتين أو رئيس البلد أو شيخ المسلمين . واللقبان الأخيران لهما دلالة سياسية واضحة ، فان معناهما أن كبير الفقهاء المشاورين هو رئيس أهل البلد وشيخهم أيضا ، ورضاه عن الأمير الحاكم تأييد له واضفاء لصفة الشرعية على حكمه .

وقد ذهب ليڤى پروڤنسال الى أن المذهب المالكى ينص على أنه من الضرورى أن يجلس مع القاضى فى مجلس القضاء نفر من أهل الفقه هم أهل الشورى أو الفقهاء المشاورون ،

وقال ان هؤلاء يكونون عادة من المرشحين لولاية القضاء فيما بعد [1] . وهذا غير صحيح من الناحيتين النظرية والعملية : فأما من الناحية النظرية فان المذهب المالكى يعطى القاضى من الحقوق والسلطات ما لا يعطيه اياه المذهبان الشافعى أو الحنفى ، وللقاضى المالكى أن يحكم بما يرى فى مجلس حكمه الا اذا رأى أن يستشير غيره ، وحكمه نافذ ولا يجوز لقاض بعده أن ينقضه ؛ وأما من الناحية العملية فأمامنا سير قضاة قرطبة وقضاة افريقية لانجد فيها دليلا واحدا على مشاركة الفقهاء للقاضى فى مجلس حكمه أو فى أحكامه ، بل ان سحنون كان لا يرضى بأن يجلس المشاور مع القاضى فى مجلس الحكم .

وأما أن الفقهاء المشاورين كانوا من صغار الفقهاء المرشحين القضاء بعد ذلك فلا يؤيده الواقع ، لأن المشاورين كانوا عادة من كبار أهل العلم والفقه ممن هم فى مستوى قاضى الجماعة ، لأن الشورى والفتيا فى الأندلس كانتا شيئا واحدا ، والفقيه المشاور كان مفتيا ، وعبارة « وكان مقدما

---

(١) قال ذلك ليفى بروفنسال فى « تاريخ اسبانيا الاسلامية » ، ج ٣ ص ١٢٧ ، وقد اعتمد فيه على ما ورد فى كتاب :

EMILE TYAN, *L'organisation Judiciaire en pays d'Islam* (1960) p. 216.

واعتمد هذا بدوره على « تبصرة الحكام » لابن فرحون ، ١/٢٩

فى الشورى صدراً فيمن يستفتى »[1] كثيرة الورود فى النصوص الأندلسية . وقد أورد ابن حيان فى المقتبس بيانا بمن كانوا يستفتون ويستشارون أيام الأمير عبد الله[2] وكلهم من أئمة العلماء والفقهاء فى الأندلس فى ذلك الوقت .

والحقيقة أن الفقهاء المشاورين أو المفتين كانوا جماعة من أعلام العلم فى البلد يختارهم الأمراء ليستشيروهم فيما يعرض عليهم من المشاكل ولكى يستشيرهم القضاة أيضا اذا رأوا ذلك ، وقد يختارهم القاضى نفسه بشرط موافقة

---

(١) انظر ترجمة عبد الرحمن بن الفضل بن عميرة بن راشد الكنانى (ابن الفرضى ، رقم ٧٧٨) ، وفى ترجمة عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى (ت ٢٦٢ / ٨٧٦) يقول ابن الفرضى : « فكان مشاوراً فى الأحكام يستفتى مع يحيى بن يحيى وسعيد بن حسان وعبد الملك بن حبيب وأصبغ بن خليل » (ابن الفرضى ، رقم ٨٥٥) ، وفى ترجمة محمد ابن عمر بن لبابة (ابن الفرضى ، رقم ١١٨٧) : « وكان مشاورا فى أيام الأمير عبد الله مع عبيد الله بن يحيى ومحمد بن غالب وخالد بن وهب الصغير ثم انفرد بالفتيا من أول امارة أمير المؤمنين الناصر ، فلم يكن يشركه أحد فى رياسة البلد والقيام بالشورى » (توفى ٣٩٤ / ١٠٠٤) ، وفى ترجمة محمد بن عبد الملك بن أيمن : « وكان فقيها عالما حافظا للمسائل والأقضية ، نبيلا فى الرأى ، مشاوراً فى الأحكام صدرا فيمن يستفتى » . وانظر أيضا ترجمة وهب بن محمد بن محمود بن اسماعيل (ابن الفرضى ، رقم ١٥٢٠) وغيرهم كثيرين .

(٢) ابن حيان : المقتبس ، بتحقيق ملشور أنطونيا ، باريس ١٩٣٧ ، ص ٧ — ٨

الأمير [1] ، وقد لا يستشيرهم الأمير فى شىء مكتفيا بدخولهم عليه فيكون ذلك تأييدا دينيا للأمير وشرعية حكمه ، فعندما رفض ابراهيم بن محمد بن باز أن يتولى القضاء للأمير محمد ، أرسل اليه وزيره هاشم بن عبد العزيز ليقول له : « اذا لم تقبل القضاء فكن أحد الداخلين علينا الذين نشاورهم فى أمورنا » [2] .

ولم تكن هذه الجماعة هيئة أو مجالسا ، أى أنهم لم يكونوا يجتمعون معاً فى أوقات معينة أو وفق نظام ما ، بل لا نعرف بصورة واضحة فيم كان الأمراء يستشيرونهم ، وفيم كان يستشيرهم القضاة ، ففى بعض الأحيان كانوا يستشارون فى اختيار قاضى الجماعة ، وفى أحيان أخرى كان الأمير يعين القاضى دون أخذ رأيهم ، وفى بعض الأحيان نرى القاضى يرفض رأى المفتى أو المشاور وتطول « المراجعة » (أى المناقشة) بينهما ، فيغضب المشاور وينصرف وينفذ القاضى حكمه [3] ، وفى أحيان أخرى نقرأ أن الأحكام بقيت معلقة ، لأن القاضى يحيى بن معمر رفض أن يستفتى يحيى بن يحيى

---

(١) انظر مثالين لهذا فى ترجمة عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى (ابن الفرضى ، رقم ٨٥٥ جـ ١ ، ص ٢٣٤ – ٢٣٥) .

(٢) الخشنى : قضاة قرطبة ، ص ١٤

(٣) مثال ذلك ما دار بين القاضى يحيى بن معمر الألهانى وعبد الملك ابن حبيب المفتى المشاور . انظر الخشنى : قضاة قرطبة ، ص ٨٨

أو سعيد بن حسان أو زَوْنان [1] ، ثم اختار القاضى مفتيا لنفسه هو عبد الملك بن حبيب ؛ ويمكن القول بصفة عامة ان رأى المفتى أو المشاور كان ضروريا فى الدماء والحدود ، أما الأموال والأحوال الشخصية فكان حكم القاضى فيها نافذاً .

واذن فقد كان اختصاص أولئك المشاورين محدودا جدا ، حقيقة أن عدم رضاهم عن القاضى كان ينتهى فى الغالب بعزله ، ولكن هذا لا يمكن أن يسمى اختصاصا ، لأن القاضى كان يُعزل عادة اذا لم يرض عنه الناس ، بل لدينا حالة قاض عزل برأى « شيخ أعجمى اللسان يسمى يَنيَر [2] ، أما فى شئون الدولة فلم يكن لهم اختصاص ، نعم قد يأنس الأمير الى بعضهم فيشاوره فى أمره ، ولكن هذا لا يسمى نظاما أو اختصاصا ، وقد كان الأمراء أحرص على سلطانهم من أن يجعلوا لأحد فيه نصيبا ، وقد عبر عن ذلك أبو غالب عبد الرءوف بن الفرج عندما أرسل اليه الأمير عبد الله يعرض عليه القضاء ، فقال للرسول : « أنتم أشح على دنياكم وأضن بها من أن تعطوا لأحد منها شيئا ، أو تشركوا فى شىء منها صديقا » [3] .

فلم يبق اذن الا القول بأن الغرض من قيام جماعة الفقهاء المشاورين وأهل الفتيا فى الأندلس هو احاطة البيت

(١) نفس المصدر ، ص ٨٧
(٢) نفس المصدر ، ص ٩٦
(٣) نفس المصدر ، ص ١٨

الحاكم بسياج من أهل الدين والعلم والورع والمكانة عند الناس فيكون ذلك ضمانا لشرعية الحكم فى نظرهم . ومن أواخر أيام الحكم الربضى نجد هذه الفكرة واضحة جدا عند الحكام ، ويقص ابن الفرضى حكاية عظيمة الدلالة فى هذا المعنى ذكرها فى ترجمة قَرعُوس بن العباس (ت ٢٢٠ / ٨٣٥) من كبار العلماء فى أيام الحكم الربضى وعبد الرحمن الأوسط ، فقد كان قرعوس هذا قد « ولى السوق وكان رجلا يضرب ضربا شديدا ويشتد على أهل الريب » ، فحدث أن كان الحكم يشرب فى قصره مع قريبه سعيد الخير الكبير ، « فذكر له سعيد شرابا عنده ، فأمره أن يبعث فيه ، فصادف مجيءُ الرسول بالشراب خروجَ قرعوس من المسجد فنظر اليه فأمر بأخذه ، فقال له الرسول : ان مولاى عند الأمير وبعثنى فى هذا الشراب ، فأمر بكسره واهراقه ، وضرب الرسول ضربا وجيعا ، فافتقد سعيد الشراب ، فأُخبر بما عرض لرسوله ، فجعل يقول : ذهب مُلكنا وغُلبنا على أمرنا ! فقال له الأمير : ما بالك ؟ فأخبره بما عرض للرسول ، فقال له : هذا قوة لملكنا ، ألا استتر رسولك ! [1] .

وابتداء من امارة عبد الرحمن الأوسط أصبحت هذه الفكرة عن علاقة الفقهاء وأهل العلم بالبيت الأموى الأندلسى ودورهم فى استكمال الصفة الشرعية له أساسا ثابتا من

---

(١) ابن الفرضى : تاريخ علماء الأندلس ، رقم ١٠٨٢

أسس الحكم ، وقد عبر عن ذلك عبد الرحمن الأوسط الذى خلف أباه الحكم الربضى على امارة الأندلس بعبارة قالها « لعجب » محظية أبيه الحكم عندما حاولت التدخل للعفو عن ابن أخيها ، وكان شابا طائشا بدرت منه عبارة دعابة تمس لفظ الجلالة ، قال لها عبد الرحمن فى كلام كثير : « مهلا يا أماه ! فلا بد أن يكشف أهل العلم عما يجب عليه فى لفظه ذلك الذى شُهد به عليه ، ثم يكون الفصلُ بعدُ فى أمره ، فانا معشر بنى مروان لا تأخذنا فى الله لومة لائم ، وما نرى أن الله رفع ملكنا وجمع فى هذه الجزيرة فَلَتّنا وأعلى فيها ذكرنا الا باقامة حدوده واعزاز دينه وجهاد عدوه مع مجانبة الأهواء المضلة والبدع المروية »[1] ، فأين هذا من شعر أبيه الحكم الذى يفخر فيه بأنه أقام ملكه على السيف وحده ؟

وفى هذه القضية بالذات ، قضية ابن أخى عجب ، أخذ عبد الرحمن الأوسط برأى عبد الملك بن حبيب وأصبغ بن خليل ، وكانا رأس الفتوى فى ذلك الحين ، وأقر رأيهما فى صَلبه . وكان الحكم قاسيا بالفعل ، لأن الكلمة التى تفوه بها ابن أخى عجب صدرت عن طيش وخفة ، ولا تعنى أنه كفر ويستحق القتل بها ، ولكن الأمير ومفتييه قصدوا بذلك تقديم مثل واضح للناس على تشدد عبد الرحمن فى أمور الدين وسيره فى ذلك بحسب ما يقضى به كبار الفقهاء .

---

(١) النباهى : المرقبة العليا ، ص ٥٥ . وروى الخشنى (قضاة قرطبة ، ١٠٤ ـ ١٠٦) نفس الحكاية دون أن يورد نص كلام عبد الرحمن .

من اواخر أيام الحكم ، وفى أثنـاء امارة عبد الرحمن الأوسط تبدأ ظاهرة الشيوخ الكبار أو شيوخ العصر فى الأندلس. ولم يكن لقب شيخ العصر لقبا رسميا أو شبه رسمى مثل شيخ الفتيا ، وانما كان لقبا علميا تطلقه كتب التراجم على الذين امتازوا بالعلم وجمعوا خصال الرياسة الشخصية من بين الفقهاء الكثيرين الذين حفـل بهم كل عصر ، وهم يوصفون ــ الى آخر أيام الأمير محمد ــ بعبارات مثل « دارت الفتيا عليه بالأندلس خمسين عاما » (أصبغ بن خليل ، ابن الفرضى رقم ٢٤٥) أو « فكانت الفتيـا تدور عليه لا يتقدمه فى وقته أحد » (عيسى بن دينار ، ابن الفرضى ، رقم ٩٧٥) وما أشبه ذلك .

والجيل الأول من هؤلاء الفقهاء الذين استمتعوا بهـذه الرياسة هم الذين جنوا ثمار هيج الربض ونجوا من العقاب مثل يحيى بن يحيى الليثى وطالوت بن عبد الجبار ، أو الذين لم يشتركوا فيه أصلا مثل قاسم بن هلال وسعيد بن حسان وقرعوس بن عبد الله وأصبغ بن خليل ، ولم يتول معظمهم القضاء أو أى وظيفة معينة أخرى ، بل ارتفعوا الى مرتبة الشورى ، وقرر الأمراء لهم مرتبات كبـيرة ، وفتحوا لهم أبوابهم واستمعوا لكلامهم وربما أخذوا به .

وغالبية أولئك الشيوخ ــ حتى منتصف أيام الأمير محمد ابن عبد الرحمن ــ كانوا فقهاء ولم يكونوا أصوليين ، انحصر علمهم فى موطأ مالك لا يكادون يزيدون عليه شـيئا ، وقد

سمعه بعضهم منه مباشرة أو من عبد الرحمن بن القاسم أو أشهب بن عبد العزيز ، ودونوا سماعهم ليكون معتمدهم فى فتاواهم ، واستخرج بعضهم مما دون ملخصات نشروها فى الناس وأصبحت معتمد عامة الفقهاء فى عملهم : ألف عبد الملك بن حبيب « الواضحة » ، ومحمد بن احمد بن عبد العزيز العُتبى « المستخرجة » أو « العُتبية » ، ومالك ابن على القَطَنى (ت ٢٦٨ / ٨٨١) « المختصر فى الفقه » ، ويحيى بن ابراهيم بن مُزَين (ت ٢٥٩ / ٨٧٢) « تفسير الموطأ » .

ولم يؤلف فى الحديث منهم الا قليل مثل داود بن جعفر ابن الصغير . وكان أكثرهم تأليفا عبد الملك بن حبيب ولكن تآليفه لم تظفر برضى أهل العلم المحققين ، وما وصل الينا منها يؤيد هذا الرأى ، أما معاصره وتاليه فى الأهمية بين شيوخ ذلك العصر وهو أصبغ بن خليل الذى « دارت الفتيا عليه بالأندلس خمسين عاما » فقد ذكر ابن الفرضى أنه « لم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بطرقه ، بل كان يباعده ويطعن على أصحابه ، وقد بلغ من جرأته فى ذلك أن افتعل حديثا وظهر للناس كذبه » ، « ووقع الشيخ فى حفرة عظيمة » كما قال أحمد بن عبد البر برواية ابن الفرضى [1] .

---

(١) ابن الفرضى : علماء الأندلس ، رقم ٢٤٥ ج ١ ، ص ٧١ . وانظر عن ذلك بحث الدكتور محمود على مكى الآنف الذكر ، ص ١٢٤ وما يليها .

ورغم هذا كله فقد كان لأولئك القلائل من شيوخ العصر مقام وجاه أكبر مما سيصل اليه شيوخ العصر فى العصور التالية ممن كانوا أوسع علما وأكثر أصالة ، لأن سلطان أولئك الأول قام على السياسة وعلى التأييد المتبادل بين الفقهاء والبيت الأموى ، اذ أن الصلح الذى تم بين الحكم الربضى والفقهاء كان فى حقيقة الأمر حلفا بين الظاهرين من أهل الفقه والأمراء واتفاقا على التأييد المتبادل : الفقهاء يؤيدون السلطان ويعلون جاهه بين الناس ، والسلطان يؤيد جاه الفقهاء باضفاء الاحترام والأموال والخطط الدينية على من يطلبها منهم .

ولما كان معظم أولئك الفقهاء مالكيين فقد انتشر القول بأن أمراء الأندلس اتخذوا المالكية مذهبا رسميا وأيدوها بقوة السلطان ؛ وليس ذلك بصحيح ، لأن أمراء الأندلس الأول لم تكن لهم عناية خاصة بالمالكيين ، وهشام الرضا بالذات كان حذرا من ناحيتهم ، ولم يأخذ الأمر صورة واضحة الا بعد صلح الحكم الربضى مع الفقهاء وبعد صعود نجم يحيى بن يحيى ، ومع ذلك فان أقرب الفقهاء الى الأمير محمد طول أيامه كان شافعيا وهو قاسم بن محمد بن سيار (ت ٢٧٧ أو ٢٧٨ / ٨٩٠ أو ٨٩١) ، فقد كان صاحب وثائقه وظل على هذه المكانة الى وفاته فى منتصف امارة الأمير عبد الله .

قيام مدرسة الحديث فى الأندلس

وربما كان وجود قاسم بن سيار هذا الى جانب الأمير محمد هو الذى مهد الطريق لبَقىّ بن مخلد ومحمد بن وضاح ليحدثا فى تاريخ الفقه فى الأندلس الانقلاب الحاسم الذى فتح الطريق لتظهر فى الأندلس طبقة جديدة من الشيوخ يمتاز رجالها من كل ناحية عن فقهاء القصر الذين أشرنا اليهم ، شيوخ يمتازون بالعلم الواسع الأصيل والخلق العظيم ، وعلى اساس العلم والخلق نشأت لهم رياسة فى النـــاس من نوع آخر ، رياسة تقوم على احترام حقيقى فى قلوب الناس وثقة عامة تجعل منهم رموزاً لوحدة مسلمى الأندلس .

ذلك أن الأندلس الأسلامى كان يمر خلال القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى بمرحلة انتقال ذات اهمية كبرى فى تاريخه : مرحلة استقرار وانشاء وتجديد فى كل ناحية من نواحى حياته ، وحجر الزاوية فى هذا التطور كله هو ثلث القــرن تقريبا الذى حكمه عبد الرحمـــن الأوسط (ذو الحجة ٢٠٦ ـ ربيع الثانى ٢٣٨ / مايو ٨٢٢ ـ سبتمبر ٨٥٢) فقد كان بطبعه رجلا هادىء الطبع أميل الى اللين ومن أبرز صفاته تلك النعومة التى تبدو وكأنهـــا سذاجة وبساطة ، ولكنها فى الحقيقة مكر ودهاء ، لأن عبد الرحمن الأوسط ـ حتى فى الحكايات التى تصوره محتاجا الى راى

ابن الشمر المنجم أو طالبا رضا محظيته طروب أو عابثا مع ندمائه ووزرائه ورجال بلاطه ـ كان يقظا واعيا يتصرف عن تفكير وبحساب .

ولكنه ورث عرشا مستقرا وبلدا هادئا الى حد ما ، نعم ان هذا الهدوء لم يصل الى الدرجة التى يصورها مؤرخ ساذج كابن عذارى ، ولكنه على أى حال كان هدوءا عظيما اذا قيس بالاضطراب الذى ملأ امارة أبيه كلها ، ثم الفوضى الشاملة التى سادت الأندلس خلال أيام حفيده الأمير عبد الله ، وهو « غاية الهدوء » اذا قيس الى عصور الاضطراب المحزن الذى كتب بعده وفى أثنائه ابن عذارى وابن سعيد والمقرى ومن اليهم ، وأحكام هؤلاء المؤرخين ينبغى أن تؤخذ دائما على أنها نسبية وشخصية .

وقد أتاح هذا الهدوء النسبى لعبد الرحمن الأوسط فرصة الاهتمام بمطالب الهدوء وانتظام الأمور ووفرة الأموال ، وهذه المطالب هى الانشاء والتعمير وجلب مظاهر الرقى المادى والفكرى والاستمتاع بالحياة ، أى الاهتمام بالجانب الحضارى من بناء المجتمع الأندلسى ، وكان عبد الرحمن ـ بطبعه ـ رقيقا مهذبا مقدّرا لثمرات الحضارة ميالا الى الاستمتاع بها ، وان لم يكن فى نفسه واسع العلم أو كبير الاهتمام به ، وهو لا يقارن فى هذا الباب بمعاصره فى الشرق عبد الله المأمون العباسى ، ولم يتعاصر الرجلان فى الحكم وانما فى الحياة ، ولا شك أن أخبار المأمون كانت تصل

الى عبد الرحمن الأوسط وهو أمير فتطمح نفسه الى مناغاته اذا صار له الأمر .

وقد ظهر هذا بصورة أوضح فى الشعب الأندلسى ، لأن الشعوب فى العصور الوسطى كانت أسبق من حكامها فى ميادين العمل الحضارى : ما تكاد تسنح فرصة الهدوء والأمان حتى ينشط التجار والزراع وأهل الصناعة والفن والعلم . ولم يكن منتظرا بطبيعة الحال أن تصل قرطبة الى مستوى بغداد خلال ثلث القرن الذى حكمه عبد الرحمن الأوسط ، بعد التخريب الذى شهدته أيام الحكم الربضى ، ولم يكن مزاج الأندلسيين ـ كشعب ـ مزاج ترف واستهلاك فى الاستمتاع بالحياة كما كان سكان بغداد الذين غلب عليهم المزاج الفارسى فى هذه الناحية ، فظل الأندلسيون دائما أهل اقتصاد واتزان فى كل شىء ، وبين أيدينا جزء كبير من « مقتبس » ابن حيان عن عصر عبد الرحمن الأوسط ، وفيه تراجم مفصلة حافلة بالحكايات القصيرة عن عبد الرحمن وحاشيته ووزرائه ورجال دولته وسروات الناس فى أيامه ، لا نجد فيها مظهراً من مظاهر الاسراف فى الاستمتاع والتنعم أو الاضمحلال الخلقى [1] .

---

(١) اشترى معهد الدراسات الاسلامية هذه القطعة من تاريخ ابن حيان من ورثة الأستاذ ليفى پروفنسال ، وهى نصف المخطوطة التى كانت لديه ، أما نصفها الأول ، ويشمل امارة الحكم الربضى ونصف امارة عبد الرحمن الأوسط ، فقد اختفى ولم نجد له أثرا رغم طول البحث =

وكان لا بد أن تتجه الحركة العلمية فى البلاد اتجاها موازيا لهذا الانتقال الحضارى العام . كان من الطبيعى ، وقد ظهر للناس أن العلم والدراسة يؤديان بصاحبهما الى رياسة دينية ودنيوية كبرى ، أن تطمح نفوس الطلاب الى شيء أبعد مدى مما طمحت اليه نفوس فقهاء الأجيال الماضية من الاقتصار على موطأ مالك ومدونات تلاميذه ومختصرات هذه وتلك ، لأن الوصول الى الغاية اليسيرة فى ذلك لم يكن بالأمر العسير ، فالمختصرات كثيرة والفقهاء كثيرون ، والمنافسة لهذا محدودة الميدان والمدى ، فاذا كان ولا بد أن يتميز واحد على الألوف فلم يكن له مفر من أن يطلب شيئا أعلى من ذلك المستوى وأبعد منالا . ثم ان أعداد الطـلاب كثرت وقام الشيوخ يعلمون فى كل بلد أندلسى ، وكان تعليم معظمهم مقتصرا على ذلك المنهج المحدد ، وهو صغير ممل لأى طالب ذى ذهن واسع وقلب طموح .

وكانت مدرسة الحديث فى المشرق (الحجاز والعراق ومصر) قد أزهرت فى ذلك العصر وأطلعت محدثين علماء من الطراز الأول من أمثال سعيد بن منصور وأحمد بن حنبل وابى بكر بن أبى شيبة ويحيى بن مَعين ويحيى بن بُكير ، ونعنى بالمحدثين أولئك الذين اتجهوا الى دراسة الأصـــل

عنه . ولما كان هذا المستشرق الفرنسى قد انتفع بهذا الجزء الضائع فى كتابة تاريخ الاندلس ، فسنعتمد عليه فى بعض التفاصيل التى لا نجد اصلها بين أيدينا .

الثانى من أصول العقيدة والتشريع الاسلاميين ـ وهو الحديث ـ اتجاها مباشرا ، أى دون الاكتفاء بالمسانيد والمصنفات المتداولة المعترف بها ، فاذا كان الفقيه المالكى مثلا يقبل الأحاديث الواردة فى الموطأ على أنها أحاديث صحاح لا شك فيها ، فان المحدث يتجاوز أحاديث الموطأ الى سانيدها ومصادرها ويلتمس المحدثين المعاصرين ليسمع منهم بنفسه ويستمع الى نقدهم لأسانيد الأحاديث وآرائهم فى رجالها وحكمهم عليها من ناحية الصحة أو الضعف .

واتجاه الحديث هذا اتجاه قديم أصيل له تاريخه وأعلامه ، وهو الأصل الذى نشأت عنه المذاهب الفقهية ، ومالك وأبو حنيفة والشافعى وأحمد بن حنبل يعتبرون من حيث المبدأ محدثين قبل أن يتجهوا الى التشريع ويصبحوا محدثين فقهاء ، أما الذين تابعوا مذهب أحد هؤلاء واكتفوا بتقليد آرائهم فى الأحكام الفقهية ففقهاء فقط ، أى مطبقون للأحكام التى أصدرها أصحاب المذاهب مسلّمون بصحة ما اعتمدوا عليه من الأحاديث وسلامة القواعد التى اتبعوها فى استخراج الأحكام وابداء الآراء .

وكان من الطبيعى أن يكون هناك خلاف بين الفقهاء والمحدثين ، فالأولون مسلمون بصحة ما بين أيديهم ولا يريدون أن يتطرق الى أذهان الناس فيه شك ، لأن فى هذا الشك اضعافا لمقامهم كفقهاء يُرجع اليهم أو كقضاة يطبقون أحكاما المفروض أنها قائمة على أسس سليمة أو وثائقيين

واصحاب شروط يعتمدون فى عيشهم على سلامة الأصول التى يعقدون الشروط على اساسها ، اى أن المحدث كان بحكم طبيعة علمه مرتبة فوق الفقيه ومهدداً لمكانه فى المجتمع وربما لعيشه أيضا ، ولهذا نفر الفقهاء من المحدثين واجتهدوا فى اضعاف مركزهم ، وبادلهم المحـدثون هذا الشعور . والحكم هنا عام ونسبى وينبغى أن يؤخذ على هذا الأساس ، لأن الخط الفاصل بين الفقيه والمحدث لم يكن واضحا محددا دائما ، ومعظم المحدثين فقهاء الى حد ما فى حين ان معظم الفقهاء لم يكونوا محدثين .

ولكن هذا الخط الفاصل كان أكثر وضوحا فى الأندلس منه فى المشرق ، لأن تأييد الدولة لفقهاء المالكية وتأييد هؤلاء لها جعل التسليم بالموطأ وما فيه جزءا من قبول النظام السياسى القائم وتأييده . وما دامت الدولة تعتمد فى اقامة جاهها الروحى على الفقهاء ، ويذهب هؤلاء فى تأييدهم لها الى حد وضع أحاديث نبوية تؤيد احقية بنى أمية بالحكم وبقاءهم فيه « الى الدجال » كما كان يقال ، فان أى نقد للطريق السهل المريح الذى سار فيه الفقهاء كان يمكن أن يفسر بسهولة على انه زندقة أو خـــروج على الاجماع السياسى والمذهبى .

وليس معنى ذلك أن الأندلس خلت حتى ذلك الحين من المحدثين ، فقد وُجد هناك دائما مالكيون نظروا الى الموطأ علي انه « مسند » والي مالك على أنه محدث ، ومضوا فى

دراسة أحاديث مالك دراسة مستقلة عن الأحكام والآراء التى رتبها مالك عليها واستطردوا فى هذه الناحية دون أن يثيروا استنكار الفقهاء ، ومثال ذلك داود بن جعفر الذى يقال انه أملى على أحد تلاميذه ثلاثة آلاف حديث ، وحبيب ابن الوليد المعروف بدحون [1] الذى يقال انه كان ينتسب للبيت الأموى ، وقد بلغ من ولعه بالحديث أنه لقى فى المدينة أثناء رحلته فى المشرق جارية ضليعة فى الحديث كانت تحفظ عشرة آلاف حديث سمعتها من مالك ، فتزوجها وعاد بها الى الأندلس ، وقد أنجبت منه ابنا يسمى بِشْراً صار هو الآخر محدثا [2] .

ولم يكن بد من أن تجد نهضة الحديث فى المشرق صدى لها فى الأندلس ، لأن المجتمع الأندلسى نفسه كان قد ارتفع مستواه كما قلنا ولم يعد يقنع بعلم الفقهاء المحدود . ثم ان البيت الأموى رسخت أقدامه وأكسبه الاستمرار ومرور السنين الصفة الشرعية ، وأثبت رجاله أنهم أهل للحكم والولاية والثقة ، وفى نفس الوقت ضعفت الدولة العباسية فى المشرق وأخذت تتفكك وفقدت مع الزمن صفتها كدولة الجماعة ، ولم يعد من الغريب أن يستبد بعض الولاة

---

(١) انظر بحث الدكتور محمود على مكى :
Ensayo sobre las aportaciones orientales en la Espana Musulmana, p. 288.

(٢) المقرى : نفح الطيب ، ١٣٦/٤

بنواحيهم من دونها ، أى أن الدولة الأموية الأندلسية لم تعد فى حاجة ماسة الى تأييد الفقهاء ، واذا كان ولابد من رجال دين يؤيدون سلطانها فليكونوا من طراز يتناسب مع مفهوم الناس للعلم فى النصف الثانى من القرن الثالث الهجرى . وعلى أى حال فبعد يحيى بن يحيى وأصبغ بن خليل وعبد الملك بن حبيب لم يعد فقيه فى الأندلس يطمح الى مثل مكانهم الا اذا كان من طراز جديد .

محمد بن وضاح وبَقِيّ بن مَخْلَد

وأول من تنبه الى ذلك من شباب طلاب العلم فى الأندلس هو محمد بن وضاح بن بزيغ (٢٠٢ - ٨١٧/٢٧٢ - ٩٠٠) ، وليس من قبيل المصادفة أن يكون حفيداً لمولى من موالى عبد الرحمن الداخل ، فقد درس دراسة واسعة على شيوخ عصره فى الأندلس ، ثم رحل الى المشرق سنة ٨٣٣/٢١٨ وسمع سماعا كثيرا من عدد كبير من شيوخ الحديث أهمهم يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ، ويقال ان هدفه فى هذه الرحلة لم يكن الحديث ، وأنه « كان شأنه الزهد وطلب العُبَّاد » ، ولكن يبدو أن هذا تعليل وُضع فيما بعد ، لأن الذين سمع منهم كانوا محدثين ، والغالب أنه بعد أن عاد الى بلده تبين حاجته الى علم أكثر وسماع اوفى ، فرحل الى المشرق مرة أخرى ، وهنا سمع سماعا واسعا حقا ، فلم يغادر محدثا كبيرا الا ذهب اليه وأخذ

غنه ، حتى بلغ عدد شيوخه فى هـــذه الرحلة ١٧٥ رجلا آخرهم عبد السلام بن سعيد ، سحنون وعَوْن بن يوسف وسعيد بن عبدوس وكانوا أعلام أهل العلم فى القيروان ، ثم رجع الى الأندلس وقد جمع من العلم بالحديث شيئا عظيما ، وربما كان أول أندلسى نقرأ فى ترجمته تلك العبارة التقليدية التى سنجدها بعد ذلك مرارا كثيرة فى صور شتى : وكان « عالما بالحديث بصيرا بطرقه متكلما على علله » ثم تَلِى ذلك فى ترجمته عبارة تلقى ضـــوءاً على طبيعته وخصائصه الخلقية ، وهى خصائص ستكون من مستلزمات شـــيوخ العصر بعد ذلك : « وكان كثير الحكاية عن العباد ، ورعاً زاهدا فقيرا متعففا صابرا على الاسماع محتسبا فى نشر علمه ، سمع منه الناس كثيرا ونفع الله به أهل الأندلس »[١] .

فهذا رجل وهب حياته للحديث والأصول ، ولم يطلب بعلمه وظيفة أو كسبا ، بل عيب عليه أنه لم يكن عنده علم بالفقه ولا بالعربية ، أى أنه لم يصرف بالا الى الفقه ، وكان وسيلة الناس الى الوظائف ، ولا الى العربية ، وكانت وسيلة الظهور فى المجالس والمجامع وتأليف الكتب ، بل يقال انه أسرف فى تحرى صحة الأحاديث حتى كان يرد الكثير منها

(١) ابن الفرضى : علماء الأندلس ، رقم ١١٣٤ جـ ٣١٧/١ ـ ٣١٩ ؛ الحميدى : جذوة المقتبس (مدريد) رقم ١٥٢ ؛ ابن فرحون : الديباج المذهب ، ص ١٣٩ ـ ١٤١ ؛ پونس بويجس ، رقم ٤٩ ؛ والدكتور محمود على مكى : تيارات الثقافة المشرقية فى الأندلس ، ص ٢٩١ ـ ٢٩٤

مما يسلّم بصحته غيره ، وله فى هذا « خطأ كثير محفوظ عنه » ، كما يقول من ترجموا له .

كان محمد بن وضاح طليعة هذه الحركة الكبرى التى ستشمل الأندلس شيئا فشيئا ، ولكنه لم يؤت من الملكات ما يمكّن له من أن يكون شيخ عصره فى هذا الباب ، وربما كانت علاقة الولاء التى ربطته بالبيت الأموى هى التى قعدت به عن احداث تغيير حاسم فى تاريخ العلم فى الأندلس لأنها فرضت عليه أن يكون محافظا تقليديا ، ولهذا فقد كان رغم حماسه للحديث مالكيا ، فلم ينكر شيئا مما كان المالكيون يقرونه ولا اشتبك معهم على أية صورة ، وعلى الجملة يمكن اعتبار عمله دور انتقال من مدرسة الفقه الى مدرسة الحديث .

أما الذى قام بالانتقال الفعلى وأدخل مدرسة الحديث فى الأندلس فكان بَقِىّ بن مخلد (٢٠١ – ٨١٦/٢٧٦ – ٨٨٩) معاصرَ ابن وضاح . كان بقى على ملكات خلقية وذهنية كفيلة بأن تجعله من كبار الشيوخ ، وبلغ من تمكنه فى عمله انه أنشأ لنفسه مذهبا خاصا ، فلم يتبع المالكيين ولا الشافعيين رغم أنه معدود فيمن أدخلوا فقه الشافعى وكتبه فى الأندلس . وقد أفنى زهرة شبابه فى طلب العلم ، ورحل الى المشرق رحلتين قضى فى الأولى عشرين سنة وفى الثانية أربع عشرة ، وسمع فى الرحلتين من شيوخ تبلغ عدتهم ٢٨٤ رجلا بحسب ما قال تلميذه وراويته عبد الله

ابن يونس . وقد سمع من كل شيوخ ابن وضاح وزاد واستوسع حتى سمع عن أبى ثور صاحب الشافعى وابراهيم بن محمد الشافعى من كبار تلاميذه ، وأحمد بن محمد بن حنبل ، ولم يفته أن يسمع من سحنون ، عبد السلام بن سعيد ، وأسمع ابنه محمدا بحضر أبيه ، وعاد الى الأندلس بزاد من العلم لم يدخل به أحد قبله ، فالى جانب سماعه الموطأ والمسانيد الكبرى على أعلام حامليها ، دخل الأندلس بكتاب الفقه الكبير لمحمد بن ادريس الشافعى ومسند أبى بكر بن أبى شيبة فى الحديث وكتاب التاريخ لخليفة بن خياط وكتابه فى الطبقات وسيرة عمر بن عبد العزيز للدورقى ، وهذه كلها كانت كتبا جديدة على الأندلسيين ، وبعضها كان جديدا على المشارقة أنفسهم ، ولم يكن لدخولها مصر مثلا أى رجة فى أوساط العلماء ، ولم تظهر أى معارضة لقراءتها وروايتها ومناقشتها فى حلقات الدروس .

ولكن الأندلس كان شيئا آخر يختلف عن غيره من بلاد الاسلام (ما عدا افريقية وهى تونس الحالية) ، لأن المشارقة تعودوا استقبال الجديد من المؤلفات فى ميدان الحديث والفقه وما قد تحمل من مذاهب جديدة بهذا الحماس الذى يستقبل أهل العلم به كل جديد : يعكفون على دراستها والبحث فيما تضمه من محاسن وما فيها من عيوب ، وتدور المناقشات بين الفقهاء على طريقتهم ، دون أن يتعدى الأمر هذه الدائرة ،

اللهم الا اذا كان الكتاب مخالفا لما يرى العلماء أنه قواعد الاسلام ؛ أما فى الأندلس فقد ارتبط الفقهاء المالكيون والأمراء فيه برباط متين من المصالح المشتركة ، وكما كانت الدولة تنتظر من الفقهاء تأييدها فى حالة ظهور خارج على سلطانها ، فكذلك كان شيوخ المالكية ينتظرون من الدولة أن تؤيدهم على أى مخالف لمذهبهم الفقهى . وكانت حجة الفقهاء فى ذلك واضحة ، وهى أن الوحدة العقائدية للبلاد جزء من وحدتها السياسية ، وأن أى بلبلة مذهبية يكون لها قطعا أثر فى الوحدة السياسية واجتماع الناس على الطاعة للبيت الأموى وحده .

ولم يكن بقى بن مخلد رجلا هادئا مسالما مثل صاحبه ابن وضاح ، أى أنه لم يكتف بالدعوة لدراسة الحديث كما فعل ابن وضاح ؛ بل مضى يبين فضائل الرجوع الى الآثار بدلا من الاكتفاء بتقليد رأى مالك ، وأخذ يقرأ على الناس مسند ابن أبى شيبة ويشرحه اثباتا لرأيه ، وقرأ كتاب الأم للشافعى ، وأقبل الناس على دروسه ، وتبين الأذكياء من الطلاب أنهم أمام مستوى من العلم جديد .

وكان هذا بالنسبة للفقهاء شيئا لا يحتمل ، فان العلم كان الى ذلك الحين علمهم ، وعلى هذا أقاموا جاههم عند السلطان ، ولهذا بدت لهم الدعوة الجديدة خطرا يهدد مراكزهم وأرزاقهم ، فلجأوا الى الأمير محمد بن عبد الرحمن يخوفونه من الخطر السياسي للموضوع وهو اختلاف كلمة

الناس ، وحرضوا العامة على بقىّ ـ على اعتبار أنه مارق عن الدين ـ فقام عليه جماعة منهم ومنعوه من قراءة مسند ابن أبى شيبة فى المسجد الجامع ، وبلغ من تعصب أصبغ بن خليل شيخ الفقهاء من الطراز القديم فى ذلك الحين (ت ٢٧٣/ ٨٨٦) أن قال : «لأن يكون فى تابوتى رأس خنزير أحب الىّ من أن يكون فيه مسند ابن أبى شيبة » ، هذا ومسند ابن أبى شيبة مجموع أحاديث مرتبة على أصحاب السَّنَد ، أى ليس فيه ما يدعو الى هذا النفور كله ، ولكنه لا يستبعد من رجل كان زاده من العلم موطأ مالك ولا زيادة ، وكان يخطىء فى قراءة أسماء كبار الصحابة ، ويراجعه الناس فيصر على خطئه فى عناد .

وأسرع نفر من الفقهاء الى الأمير محمد وتحدثوا فى بقى بن مخلد وما يدعو اليه ، وكان من بينهم عبد الله بن خالد ومحمد بن الحارث وأبو زيد عبد الرحمن بن ابراهيم بن عيسى بن يحيى بن بنْدَير وكلهم كانوا من كبار الفقهاء المشاورين ، فدعا الأمير بقيا وتناول مسند ابن أبى شيبة ومضى يقرأ فيه ، ثم رده الى صاحبه ، وأمر خازن كتبه بأن تنسخ له نسخة ، وقال لبقى : « انشر علمك وارو ما عندك » ونهاهم أن يتعرضوا له [1] . والطريف أن الفقهاء لم يتعرضوا له بعد ذلك ، كأن كلمة الأمير كانت الفيصل عندهم فى مسائل العلم ، والحق أن الذى كان عندهم لم يكن

(١) المقرى : نفح الطيب ، ٣/٢٧٣

علما ، انما كان تقليدا حرفيا لرأى مالك ، وكان زعيم القائمين على بقى هو محمد بن الحارث بن أبى سعيد الذى يصفه ابن الفرضى بأن « فقهه قليـــل » ، وكان يتولى أحكام الشرطة الصغرى أيام الأمير عبد الرحمن ثم أقره عليها الأمير محمد وأضاف اليه ولاية السوق (ت ٢٦٠/٨٧٣ - ٨٧٤)[١] .

وانطلق بقى بعد ذلك فى ميدانه يعلم ويؤلف ، وهو دون شك أول كبار المؤلفين فى الأصول فى الأندلس ، فوضع للقرآن الكريم تفسيرا متقنا ، ثم وضع مسندا مبتكرا ، اذ انه أورد الأحاديث فيه بحسب رجال السند ، وصنّف الأحاديث المسندة الى كل رجل بحسب الموضوع ، فهو مسنَد مصنّف ، وهذان اللذان يعنياننا من مؤلفاته الكثيرة ، وقد أثنى عليها كلها ابن حزم ثناء مستفيضا .

المهم لدينا أن بقياً حدد مستوى جديدا للعلم فى الأندلس ، مستوى يتناسب مع ما وصل اليه الأندلس من رقى وما وصلت اليه الامارة من استقرار ، أى أن عمل بقى بن مخلد يعين لنا انتقال الأندلس من امارة تجتهد فى تثبيت كيانها بالقوة والسياسة وجاه الفقهاء الى دولة ثابتة الأركان مسلم بحقها معترف بكيانها ، وهذا هو الذى غاب عن فقهاء مثل أصبغ بن خليل ، وهو أن الامارة التى كانت فى حاجة الى تأييد أمثاله أيام هشام الرضا أصبحت أيام

---

(١) ابن الفرضى : تاريخ علماء الأندلس ، رقم ١١٠٥ ص ٣١١

الأمير محمد فى حاجة الى علماء من مستوى أعلى وأوسع أفقا ، حتى فى أيام الأمير عبد الله بن محمد وهو عهد امتلأ بالثورات والفتن ، كان التسليم بأحقية البيت الأموى عاما حتى من الثائرين عليه أنفسهم ، أى أن حقه الشرعى ثبت واستقر ، بل ان الأمير عبد الله كان يسمى بالامام وامام الجماعة ، وسيرفع عبد الرحمن الناصر حفيد عبد الله هذه الامامة الى خلافة (أواخر ٣١٦/ أوائل ٩٢٩) بصورة طبيعية يبدو لنا معها أن أمير قرطبة كان لابد أن يكون خليفة فى بلاده ، وهذا تطور سياسى معنوى صاحَبَه ومهد له تطور سياسى وحضارى وعلمى فى نفس الاتجاه الذى بدأ به محمد بن وضاح وأكمله وثبت أركانه بقى بن مخلد ، وبعد هذين لم يصل قط الى مرتبة كبار الشيوخ رجل اقتصر علمه على موطأ مالك ورأيه . هذا مع الاحتفاظ للمالكية بمركزها الرسمى كمذهب الجماعة الأندلسية ، وبقى بن مخلد نفسه لم ينقد المالكية أو يتخل عنها ، لأنها كانت فى نظره ـ كأندلسى أصيل ـ عنصرا من عناصر الوحدة القومية فى بلاده .

مستوى جـديد للشيوخ

ويهمنا هنا أن وصول بقى الى المكانة التى ذكرناها كان عن طريق العلم وحده ، لا عن طريق التقرب الى البيت المالك وتأييده أو اسناده الوظائف اليه ، أى أن مستوى الشيوخ سيحدده من منتصف القرن الثالث الهجرى علمُ

الرجل وحـــده ، والاعتراف بهذا العلم يجيء من الطلبة والشيوخ ، أى أنه اعتراف بالكفاية العلمية والخلقية ، ولن يصبح شيوخ العصر أولئك الذين يقربهم السلطان ويحدد لهم مكانتهم ، بل العلماء الأصــلاء الذين يرفعهم علمهم وخلقهم وحدهما الى هذه المرتبة .

ومن ذلك الحين فصاعدا سيظهر « شيوخ العصر » الجديرون بهذا الاسم ، نعم سيظل هناك الفقهــاء الذين يسعون الى رضا الحكام وينالون الجاه والوظائف عن طريق هذا الرضا ، وسيظل الأندلس فياضا بالفقهاء العاديين الذين يتولون القضاء فى صغار المدن والمواضع ويعقدون الشروط ويتولون الجانب الشرعى من تنظيم المجتمع ، ولكن هؤلاء جميعا شيء وكبار الشيوخ أو شيوخ العصر شيء آخر ، شيء له احترام خاص فى قلوب الناس على اعتبار أن أصحابه رموز على الاسلام وتعبير عن احساس الأندلسيين بأنفسهم كشعب متماسك له مستواه المعنوى والروحى .

وانه لمن الجدير بالملاحظة أن أولئك الشـــيوخ الذين انصرفوا الـــى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وباعدوا السياسة قدر الاستطاعة ، كانوا فى الواقع عمد الوحـــدة السياسية للأندلس ، وسيبدو ذلك بصورة واضحة بعد زوال الخلافة وضياع الوحدة السياسية الفعلية .

فاذا كان الوصول الى مرتبة كبار الشيوخ أو شيوخ العصر معتمدا على الجهد العلمى وحده ، والحكم فيه هم

الناس وحدهم ، فلم يعد هناك سبيل الى الوصول الى هذه المرتبة الا هذا الطريق ، ولا دخل فيه لعوامل سياسية أو حاجات شخصية ، ففى الجيل التالى من تلاميذ محمد بن وضاح وبقى بن مخلد الذين ســاروا على ذلك النهج ظهر عدد عظيم من الشيوخ كلهم حجة فى علمه ، ولكن المشيخة صارت الى قاسم بن أصبغ البيانى (٢٤٤ ــ ٣٤٠/٨٥٨ ــ ٩٥٢) لأنه جمع من العلم أضعاف ما جمع غيره ، وانصرف الى الاقراء بعد عودته من رحلته الى المشرق انصرافا تاما ، وعلا مكانه حتى سمع منه عبد الرحمن بن محمد (الناصر) أيام كان أميرا ثم ابنه الحكم قبل أن يلى الخلافة ويلقب المستنصر ، وفى ترجمته نقرأ هذه العبارة التى سنقرأها بعد ذلك كثيرا : « وكانت الرحلة فى الأندلس اليه »[1] ، وكان صنواً للمحدث المشرقى المعروف أبى سعيد الأعرابى .

ولم يل قاسم بن أصبغ القضاء أو أية وظيفة أخرى ، ولكنه كان يشاور فى الأحكام ، وامتاز قاسم بميزة أخرى ستكون من مستلزمات الوصول الى مشيخة العصر ، وهى طول العمر ، قال ابن الفرضى : « فطال عمره فسمع منه الشيوخ والكهول والأحــداث ، ولحق الكبار الصغارُ فى الأخذ عنه »[2] ، وقد اقترن اسمه فى تاريخ الفكر الأندلسى

---

(١) ابن الفرضى : تاريخ علماء الأندلس ، رقم ١٠٦٨
(٢) نفس المصدر والجزء ، ص ٢٩٨

بادخال كتب رئيسية فى الحديث مثل مسند محمد بن اسماعيل الترمذى وكتاب التاريخ لأحمد بن زهير بن حرب ـ والمراد تاريخ رجال السند ـ ومؤلفات ابن قتيبة .

وقد عاصره رجال ذوو عزم وملكات اجتهدوا فى الوصول الى شأوه مثل محمد بن عبد الملك بن أيمن (٢٥٢ ـ ٨٦٦/٣٣٠ ـ ٩٤١) فقد رحل الى المشرق مع قاسم بن اصبغ « وشارك فى رجاله كلهم » [١] ، وكان عالما ثبتا فاضلا ولكنه لم يقف حياته على العلم وحده ، بل انصرف كذلك الى الجانب العملى التطبيقى ، فكان « فقيها عالما حافظا للمسائل والأقضية نبيلا فى الرأى مشاورا فى الأحكام صدرا فيمن يستفتى ، وولى الصلاة بعد أحمد بن بقى القاضى » ، ولم يكن هذا كله بعيب ولكنه كان مقصرا بالشيخ عن الوصول الى المرتبة التى وصل اليها قاسم بن أصبغ .

وعاصرهما كذلك محمد بن عبد السلام الخشنى (٢١٨ ـ ٨٣٣/٢٨٦ ـ ٨٩٩) وكان عالما جليلا رحل الى المشرق رحلة سماع ودراسة طويلة ، ثم عاد الى الأندلس بعلم غزير وكتب جديدة كثيرة معظمها فى الحديث واللغة والشعر الجاهلى ، وانصرف الى نشر العلم ورفض القضاء عندما عرض عليه ، ولم يشغل بالفقه بالا ، ولكنه كان « صارما أنوفا » [٢] وكانت

---

(١) ابن الفرضى ، رقم ١٢٢٨ ، ج ٣٤٧/١

(٢) ابن الفرضى ، رقم ١١٣٢ ، ج ٢١٦/٢ ـ ٢١٧

تلك من الصفات التى تقصر بالشيوخ عن بلوغ الغاية ، لأن الصرامة والأنفة والتشدد كانت من الخصال التى ترد الطلاب عن الشيخ وتقلل وجوه النفع بعلمه .

وكان قاسم بن سعدان (ت ٣٤٧/٩٥٨) من أجلاء معاصرى قاسم بن أصبغ ، قال فى حقه ابن الفرضى : « وكان ضابطا لكتبه متقنا لروايته حسن الخط جيد الضبط ، عالما بالحديث بصيرا بالنحو والغريب والشعر ، ولا أعلم بالأندلس أحدا عنى عنايته ، ولم يزل فى نسخ ومقابلة الى أن مات ولم يحدّث ، وحبّس كتبه ، فكانت موقّفة عند محمد بن محمد بن أبى دَلِيم »[1] . وهـذا الانصراف عن التحديث ـ أى التعليم ـ الى النسخ والمقابلة هو الذى قصر بقاسم ابن سعدان عن ملاحقة قاسم بن أصبغ ، لأن العبرة هنا بالتلاميذ والرواة لا بالكتب فى ذاتها مهما كانت متقنة ، والمشيخة كانت وظيفة اجتماعية علمية .

وكان محمد بن ابراهيم بن حيون الحجارى (ت ٣٠٥/ ٩١٧) من أعلم معاصرى قاسم بن أصبغ وأكثرهم حديثا ورواية ، وقد اشتهر بالصدق البالغ ، ولكنه انحرف عن مذهب مالك واتهم بالتشيع ، أى أنه خرج خروجا صريحا عن الاتجاه الأندلسى العام ، فقصر به ذلك عن ادراك الشأو رغم علمه الواسع وصدقه ومتانة خلقه .

---

(١) ابن الفرضى ، رقم ١٠٧٠ ، جـ ٢٩٩/١

ولو تصفحنا تراجم بقية أعلام الشيوخ المعاصرين لقاسم ابن أصبغ البيانى لوجدنا لكل منهم تقصيراً فى ناحية من النواحى التى امتاز هو فيها ، فاما أن نجدهم قد انصرفوا الى الوظائف أو اعتزلوا الناس أو تحمسوا لرأيهم حماسا جلب عليهم العداوات أو مالوا ميلا ظاهرا عن المذهب المالكى وما الى ذلك من الخصال التى تقصر بالشيخ عن الوصول الى مستوى التسليم المطلق بعلمه ورياسته . وهذا أيضا ينطبق على الجيل التالى لقاسم بن أصـــبغ ، فقد حفل بعلماء متضلعين فى الحديث واللغة والآداب ، ولكن الرياسة صارت الى أحمد بن خالد بن يزيد المعروف بابن الجَبَّاب (٢٤٦ ــ ٣٢٢/٨٦٠ ــ ٩٣٤) فقد وصف بأنه « امام وقته غير مدافَع فى الفقه والحديث » [١] وكان الى هذا رجلا متواضعا أميل الى اللين والانصراف عن الدنيا .

وقد وصل ابن الجَبَّاب الى هذه المكانة رغم أنه كان معاصراً لأعلام من طراز محمد بن عمر بن لُبابه وأسلم بن عبد العزيز (ت ٣١٩/٩٣١) فقد صرف معظم وقته فى قضاء قرطبة فلم يتسع وقته للاقراء والتحديث [٢] ، وأما محمد بن عمر بن لبابة فقد طمح الى المناصب ولم يكتف بأن يكون واحداً من المشاورين بل اجتهد حتى انفرد بالشورى

---

(١) ابن الفرضى ، رقم ٩٤ ، جـ ٣١/١
(٢) ابن الفرضي ، رقم ٢٧٨ ، جـ ٨٠/١

أوائل أيام عبد الرحمن الناصر ، « فلم يشركه أحد فى رياسة البلد والقيام بالشورى » ، هذا بالاضافة الى أنه « لم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بشيء منه ، وكان غير ضابط لروايته ، يحدث بالمعانى ولا يراعى اللفظ »[1] . وأما ابن الأحمر فكان على علمه الغزير ذا نظر الى التجارة وتدبير المال[2] .

(١) ابن الفرضى ، رقم ١١٨٧ ج ٢/٣٣٣ – ٣٣٤
(٢) ابن الفرضى ، رقم ١٢٨٧ ج ٢ ص ٣٦٢ – ٣٦٤

شيوخ العلم وشيوخ الفقه

أصبح المستوى الذى حدده بقى بن مخلد حقيقة مستمرة فى الأندلس ؛ أصبح هناك مستوى خاص لشيوخ العلم أو الحديث يختلف اختلافا واضحا عن مستوى شيوخ الفقه .

فشيخ الحديث عالم منصرف الى العلم وحده ، حافظ قوى الذاكرة يحفظ الأحاديث وأسانيدها ويستخدمها دون مشقة كلما جاءت مناسبة لاستخدامها ، وهو يجمع بين فقه القرآن وفقه الحديث مع معرفة تامة بالعربية لغة وأدبا . ومن الناحية الخلقية كان ينبغى أن يكون عاملا بما يحفظ ويعلم ، محافظا على سمت خلقى أهم خصائصه الزهد فى ترف الحياة ورفع الهمة عن السعى وراء الرزق والمناصب مع الحفاظ على جاه العلم واحترامه أمام أصحاب السلطان دون ثورة عليهم أو تحد لسلطانهم والتزام مذهب أهل السنة دون ميل الى تشيع أو اعتزال ، والصبر على طلب العلم واسماعه واللين لطلابه والاستجابة لمطالبهم فى القراءة والاعادة وعدم الضن بالأصول واباحتها لمن يطلبها ، وتضاف الى ذلك خاصتان لا يد لأحد فيهما : الأولى بساطة الأصل والبيت ، فان الانحدار من بيت امارة أو بيت غنى كثيرا

ما حال بين الشيخ وما يطلب من اقبـــال الطلاب عليه ، وانحدارُ الشيخ من بيت علم ـ أو « من بيتة علم وفضل » كما تقول النصوص ـ كثيرا ما أعانه على الوصول الى قلوب الناس ، أما الثانية فهى طول العمر ، فان الشيخ اذا طال عمره وتوالت الأجيال على السماع منه عظم أمره واستقرت مكانته وجاءه التســـليم بمكانته مع مرور السنين وكثرة الآخذين عنه ؛ ومعظم شيوخ العصر عمروا فوق السبعين ، ومع الزمن تنمو حول الشيخ هالة من القداسة ، فيقال انه مجاب الدعوة أو صاحب كرامات ، ويصبح محورا من محاور الحياة الروحية فى البلد ، وسيظهر ذلك فى الأندلس بصورة واضحة بعد زوال الخلافة وضياع الوحدة وتزايد الأخطار الخارجية والداخلية .

أما شيوخ الفقه فناس عمليون ، يحصلون من العلم ما ييسر لهم سبل العيش والعمل فى قَسم الفرائض أو كتابة الوثائق والشروط وربما ولاية القضاء ، والغالب أن يقبل الفقيه من هذا الطراز على الوظائف الادارية التى تحتاج لعلم بالفقه [1] ، وقد يتصل بالسلطان فيصـــل الى وظائف

---

(١) عدد هذه الوظائف أبو الأصبغ عيسى بن سهل صاحب « الأحكام الكبرى » بقوله : « وللحكام الذين تجرى على أيديهم الأحكام ست خطط ، أولها القضاء ، وأجلّه قاضى الجمـــاعة ، والشرطة الوسطى ، والشرطة الصغرى ، وصاحب مظالم ، وصاحب رد ، ويسمى صاحب ردّ بما رُدّ عليه من الأحكام ، وصاحب مدينة وصاحب سوق ، هكذا نص عليه بعض=

أكبر وجاه أوسع ، وهؤلاء جميعا يتخلقون أثناء ذلك بما لابد منه لطالب العيش والمال والجاه . وليس معنى ذلك أن كل من تولى وظيفة من الشيوخ يعد فى الفقهاء دون المحدثين ، فان الخط الفاصل بين الاثنين لم يكن بالوضوح الذى قد يتبادر الى الذهن ، فقد يلى محدث القضاء عن كفاية ، وقد يأبى فقيه القضاء ، دون أن يكون ذلك هابطا بمرتبة الأول أو معيبا لدرجة الثانى ، لأن المهم هو أصـــالة العلم وخلق الرجل وسيرته جملة . وفى الأندلس على العموم لا نلحظ استمرار العداء الصريح بين المحدثين والفقهاء كما نعرفه فى المشرق .

وهذا المستوى العالى لعلم الشيوخ استلزم مستوى عاليا فى نقدهم ، وفى هذا الميدان أسرف الأندلسيون اسرافا شديدا ، فلم يكد يسلم من نقدهم أحد ، وقد أشار ابن حزم فى رسالته الى قسوة الأندلسيين فى هذه الناحية اشارة طويلة حافلة بالمعانى ، لولا طولها لأوردناها هنا ، ونجتزىء هنا بآخر فقرة فيها ، قال : « فانه لا يفلت من هذه الحبائل ، ولا يتخلص من هذه النصب الا الناهض الفائت والمطفف المستولى على الأمد »[1] .

= المتأخرين من أهل قرطبة فى تأليف له ، وتلخيصه : القضاء والشرطة والمظالم والرد والمدينة ، وانما كان يحكم صـــاحب الرد فيما استرابه الحكام ، وردوه عن أنفسهم ، هكذا سمعته من بعض من أدركته » برواية النباهى فى « المرقبة العليا » ، ص ٥

(١) برواية المقرى فى نفح الطيب ، ١٦١/٤

والحكايات فى تأييد ما ذهب اليه ابن حزم كثيرة جدا ، ولكن ها هنا حكاية أظن أنها فـــريدة فى بابها فى العصور الوسطى كلها ، فقد حكى ابن الفرضى فى ترجمة محمد بن موسى المعروف بابن أبى عمران من أهل جيان (ت ٣٣٨/ ٩٤٩ ـ ٩٥٠) أنه كان ينسب الى الكذب ، « قال لى محمد ابن أحمد : هو كذاب ، رحلتُ اليه من قرطبة ، ورحل معى أبو جعفر ، يعنى أحمد بن عون الله ، فذهبنا الى أن يقرأ عليه (الأصوب هنا : علينا) كتب أبى عبيد (القاسم بن سلام) وكان يزعم أنه سمعها من على بن عبد العزيز ، فأخرج الينا كتبا انتسخها بالأندلس فى رق ، فسألناه عن أصول الكاغد التى سمع فيها ، فحكى أن ماء الجرة وصل اليها وتشرّم (تخرم ؟) بعضها ، فنقلها وقابلها ، فقبلنا ذلك منه ، فلما استُقدم الى قرطبة أخرج كتابا مختلَقاً من حديث سفيان بن عُيَيْنة ، جُلّه سفيان عن الزهرى عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وليس لسفيان عن الزهرى عن أنس من المسند الا ستة أحاديث أو سبعة ، واجتمع به أبو جعفر فأخرجه ، وقال له : هذا من ذلك العالى الذى كنت تسألنى عنه بريّثه ، أو كما قال ، فافتضح فى هذا الكتاب ، وشهر بالكذب »[1] ، ومعنى هذا أن أولئك

---

(١) ابن الفرضى ، رقم ١٢٤٢ ، ج ٢/٣٥٢

الناس لم يكونوا دقيقين فى نقد المتون والأسانيد فحسب ، بل كانوا فنيين فى أنواع ورق الكتابة والاعتماد على ذلك فى معرفة أصول الكتب ومصادرها وأنواعها ، وهى درجة فى النقد لا مزيد عليها .

ونتيجة لهذا النقد الشديد أن أحداً لم يسلم منه من شيوخ القرن الرابع ، فلم ينفرد فيه أحد بالرياسة أو يُشهد له بالتفرد والعلم الكامل الذى لا تشوبه شائبة ، وهذه تراجمهم فى أوثق مراجعها ، وهى تراجم ابن الفرضى وابن بشكوال والحميدى لا نجد فيها ترجمة خلت من النقد والتجريح ، ولهذا أسباب كثيرة أهمها أن عيون الناس تفتحت الى أهمية الحديث والآفاق التى يفتحها التمكن منه امام من يستطيع ذلك ، وكان الأندلسى بطبعه طموحا ذا عزيمة وقدرة على العمل ، فاندفعت مئات من طلاب الأندلس الى المشرق للسماع على الشيوخ والحصول على الاجازات ، وعادت هذه الجماعات أرسالا لتدخل فى تنافس شديد استخدمت فيه كل وسائل التخطئة والتشكيك . وعلم الحديث يعتمد على الذاكرة قبل كل شىء ، والذاكرة خوانة ومن اليسير مغالطة عالم فى مجلس الدرس وموالاة الأسئلة عليه ومراجعته مرة بعد مرة حتى يخطىء ؛ وقد تكلم ابن حزم على ذلك كله فى عبارته التى أشرنا اليها .

الخلافة الأموية والشيوخ

ثم ان الامارة القرطبية أصبحت خلافة من أواخر سنة ٣١٦/أوائل ٩٢٩ ، وكان الخليفة هو عبد الرحمن الناصر الذى وصـــل فى منتصف حكمه الى درجة من السيادة وانبساط الجاه جعلت من العسير على أى شيخ أن يرفض ولاية الوظائف له أو تأييده بالقول والعمل ، ويبدو أن سياسة عبد الرحمن الناصر مع الشيوخ كانت هى نفس سياسته مع الوزراء والقواد ورجال الدولة ، وهى سياســـة نقل الوظائف من رجل الى رجل بصورة مستمرة .

ولو تتبعنا هذه الظاهرة فى مختصر مثل تاريخ ابن عذارى للاحظنا أن الناصر كان يجرى كل عام تقريبا حركة تبديل وتغيير بين أصحاب الوظائف العسكرية والمدنية ، ومثال ذلك نلاحظه فى تراجم شيوخ عصره ، فقليل جدا منهم من تولى خطة دينية فى سنة ما ثم لم ينقل منها الى غيرها بعد قليل ، ولم يقتصر الأمر على شيوخ قرطبة بل شمل ذلك شيوخ القواعد الأخرى ، فلم يظهر فيها فقيه ذو مكانة الا استُقدم الى قرطبة وعُهد اليه فى خطة من الخطط أو استؤدب لواحد من الأمراء أو استخدم فى أعماله .

وكانت شئون الادارة قد اتسعت اتساعا عظيما بعد قيام الخلافة وكثرت خططها وتنوعت وكثر عـــدد أمراء

البيت الأموى كذلك واحتاجوا الى المؤدبين والوثائقيين والوكلاء ، فلم يبق شيخ دون وظيفة الا فى النادر ، وقد توسع الحكم المستنصر فى ذلك وفتح أبوابه لأهل العلم وقدر لهم الرواتب الجليلة . وكان الحكم المستنصر نفسه عالما كبيرا واسع الاطلاع دائم المطالعة للكتب مكثراً من مجالسة العلماء ، وكان واسع الذهن يعرف ما بين الفقهاء من التنافس وتلمس الأخطاء ، فارتفع عن ذلك وأخذ الناس على علاتهم دون أن يميز أحداً منهم على أحد .

ويبدو كذلك أن ما بلغ اليه عبد الرحمن الناصر من توفيق وما وصل اليه من اتساع الجاه وعظيم المنزلة جعلاه قليل الاحتمال للناس ، ولم يبعد صاحب الأخبار المجموعة عندما قال انه « عفا الله عنه مال الى اللهو واستولى عليه العجب »[1] ، فلم يحتمل أن يكون الى جواره شيوخ يصلون فى قلوب الناس الى مكانة تقارب مكانته ، وخاصة بعد فتنة محمد بن مسرة الجبلى ، ومن الواضح أنه كان لهذه الفتنة اثر بعيد فى موقف الخلافة من العلماء ، وقد قرأنا فى جزء المقتبس الخاص بعبد الرحمن الناصر — وقد ظهر مخطوطه فى المغرب أخيراً[2] — ما يدل على أن ما أحدثه ابن مسرة كان

---

(١) الأخبار المجموعة ، ص ١٥٥

(٢) موجود فى خزانة القصر فى الرباط ، ولم يسمح بعد بتصويره او الانتفاع به .

فتنة واسعة المدى بين العلماء والناس ، حتى اضطر عبد الرحمن الناصر الى اصدار بيان عام يلعن ابن مسرة ومن تابعه .

ومن حسن الحظ أن ابن حيان احتفظ لنا بنص هذا البيان ، والى أن يتيسر لنا الانتفاع بهذا المخطوط نجتزىء هنا بعبارة محمد بن الحارث بن أسد الخشنى التى أوردها ابن الفرضى عن هذا الموضوع ، قال : « الناس فى ابن مسرة فرقتان : فرقة تبلغ به مبلغ الامامة فى العلم والزهد ، وفرقة تطعن عليه بالبدع لما ظهر من كلامه فى الوعد وبخروجه عن العلوم المعلومة بأرض الأندلس الجارية على مذهب التقليد والتسليم »[1] .

وهى عبارة واضحة الدلالة ، فان ما أثار الدولة على ابن مسرة هو أن نفرا من الناس بلغوا به مبلغ الامامة فى حين أن الدولة كانت تريد من الفقهاء — وغير الفقهاء — أن يسيروا « على مذهب التقليد والتسليم » ، وهذا على الأقل ما كان يطلبه عبد الرحمن الناصر . أما ما كان ابن مسرة يدعو اليه فلا يصل به على أى حال الى درجة الكفر ، وقد قال مثله ذو النون الاخميمى المصرى وأبو يعقوب النَّهْرَجورى دون أن يكفرهما أحد .

ومن الطبيعى ألا يفكر أحد بعد ابن مسرة فى النظر الى

---

(١) ابن الفرضى ، رقم ١٢٠٢ ، ج ٣٣٨/١

ما طمحت اليه نفسه من الامامة ، أى رياسة العلماء ومشيخة العصر . ووضعت الدولة عينها على العلماء ، فلم تعد تسمع بعالم كبير فى ناحية أخرى غير العاصمة الا استقدمته الى قرطبة ليكون هناك تحت رقابتها ، وهذا كثير فى تراجم علماء ذلك القرن الرابع ؛ وأظهر مثال له محمد بن فطيس بن واصل الغافقى ، وكان مقيما فى البيرة يعلم فيها ، وقد أصبح أكبر علماء عصره بعد وفاة أحمد بن منصور « فانصرف بعلو الدرجة ورياسة الاسناد ، وكان يُقصد اليه للسماع منه بقرطبة وغيرها »[1] ، أى أنه بعد أن صارت اليه رياسة الاسناد استُقدم الى قرطبة ، وقد عاد الى البيرة عندما قارب التسعين وأحس دنو الأجل ، وتوفى فى شوال ٣١٩/٩٣١ أى بعد فتنة ابن مسرة بقليل ؛ وحدث هذا أيضا لوهب بن مسرة المتوفى بسنة ٣٤٦/٩٥٧ ـ ٩٥٨ ، فقد كان شيخا واسع العلم فى وادى الحجارة «وكانت الرحلة اليه من الثغر كله ، واستقدم الى قرطبة ، وأخرجت اليه أصول محمد بن وضاح التى سمع فيها ، وقرىء عليه المدونة ومسند ابن أبى شيبة » وقد رجع الى بلده آخر عمره ، وفيه توفى[2] .

وربما كان من أسباب خمول أمر الشيوخ خلال عصر

---

(١) ابن الفرضى ، رقم ١٢٠٣ ، جـ ٣٣٩/١

(٢) ابن الفرضى ، رقم ١٥١٦ ، جـ ٢٤/٢

الخلافة أن دراسة الحديث فى الأندلس لم تؤد الى شىء عملى رغم ما بذله أصحابها من جهد ، فان الذى يتتبع دراسات أولئك الرجال واستقصاءهم فى البحث عن الأحاديث الصحيحة وحفظها وترتيبها حسب السند حينا وحسب الموضوع حينا آخر ، يتوقع أن يؤدى هذا الجهد الواسع الى تغيير رئيسى فى التشريع ، أو فى مستوى التفكير العام على الأقل كما حدث فى المشرق ، فان نهضة الحديث فى المشرق نشأ عنها قيام علم الأصول ، وعلى أساسه نشأ المذهب الشافعى وما يقوم عليه من نظريات أصيلة سواء فى دراسة الأحاديث نفسها ونقدها وترتيبها أو استخراج الأحكام الشرعية منها مما أدى الى تجديد شامل فى علوم الدين ، وعلى هذا الأساس أيضا نشأ المذهب الحنبلى وما يمتاز به من نظر سليم مبتكر الى الأصول . ولكن شيئا من هذا لم يحدث فى الأندلس : سُمعت الأحاديث وصُنفت وحُفظت ورُتبت وبُوبت وأمليت على مئات الطلاب ، وحفظها هؤلاء ونقلوها الى غيرهم ، ثم ماذا ؟ لا شىء .

الى أواخر القرن الرابع الهجرى على الأقل : لا التشريع تطور نتيجة لهذه الحركة ، ولا ظهر نوع جديد من التفكير على أساس هذا المستوى الجديد . نعم أصبح أعلام المحدثين مفتين ومشاورين يدعوهم الأمير أو الخليفة ليستشيرهم فيما يريد ، ولكن هذه الاستشارة كانت فى نفس المسائل التى يستطيع الفقهاء المقلّدون الافتاء فيها .

وربما كانوا يستشارون فى مسائل عامة أيام عبد الرحمن الأوسط وابنه محمد ، أما فى أيام الناصر فليس لدينا ما يدل على استشارته اياهم فى شأن من شئون الدولة ، ففى موضوع ابن مسرة جاء الاعتراض الأكبر من ناحية الفقهاء المقلدين ، وهم الذين صوروا للناصر أن كلام ابن مسرة يمكن أن يؤدى الى فتنة مذهبية سياسية ، فدعا بقية أهل العلم ليؤيدوا رأيه فى ضرورة القضاء على المَسَرِّيَّة ؛ وفى موضوع الفتنة التى دبرها عليه ابنه عبد الله ونفر من الفقهاء منهم أحمد بن محمد بن عبد البر دعاهم الخليفة ليبلغهم خبر القبض على المتآمرين وما قرره فى أمر كل منهم ، وهكذا . .

أما أن يستشيرهم فى وضع نظام خاص لكورة طليطلة أو فى أمر تنظيم شئون المسلمين فى حوض نهر دويرُه وما الى هذه من المسائل الكبرى التى كان الفقهاء يستشارون فى مثلها فى أيام عبد الرحمن الأوسط ، فلم يفكر عبد الرحمن الناصر فى ذلك مع أن الفقهاء وأهل العلم وحدهم كانوا قديرين على دراسة هذه الموضوعات وايجاد حلول لها . فان مشكلة طليطلة مثلا كانت مشكلة دينية ، فان أعداد المسيحيين فيها كانت كثيرة وكان قساوستهم يقومون بجهود كبيرة لتأليب المسيحيين على المسلمين وتحريض الناس على خلع طاعة قرطبة ، ويمكن أن يقال مثل هذا عن مشكلة المسلمين فى حوض نهر دويره ، فقد كانوا فى حاجة الى مساجد وفقهاء وأئمة يثبتون ايمانهم وقلوبهم .

فى هذه المسائل كلها لم يحاول عبد الرحمن الناصر الافادة من أهل العلم فى بلاده ، بل نظر اليهم نظرته الى الفقهاء المقلدين ، واستلزم منهم أن يسيروا على « مذهب التقليد والتسليم » كالفقهاء تماما .

ثم ان عبد الرحمن الناصر وابنه الحكم المستنصر سَوَّيَا بين المحدثين والفقهاء ، وأصبحت دراسة الحديث مسألة تقى أو مزاج علمى خاص ، فلم تصب فى التيار العام ، وأصبح أصحاب الحديث أشبه بالزهاد والمنقطعين للعبادة ، تشتد اليهم حاجة الناس فى أوقات الخوف والاضطراب والأخطار ، فاذا ساد الأمان وسكنت الأمور قلت الحاجة اليهم وأصبحوا فى شبه عزلة مع كتبهم وطلابهم ، وهذا هو الذى حدث أيام الناصر وابنه المستنصر ثم المنصور بن أبى عامر . وستعود الى الشيوخ أهميتهم ويعود اليهم دورهم الايجابى فى المجتمع عند قيام الفتنة وضياع الوحدة وانعدام الأمان وترادف المخاطر خلال القرن الخامس الهجرى على ما سنراه .

لهذا ، لا غرابة فى أن نجد أئمة الحديث فى شبه برج عاجى خلال ذلك العصر ، فرجل مثل يحيى بن مالك بن عايذ من أهل طرطوشة ، سمع بها ثم بوَشقَة ثم بقرطبة ثم رحل الى المشرق حيث جمع علما « لم يجمعه أحد قبله من أصحاب الرّحَل الى المشرق ، وتردد بالمشرق نحوا من ٢٢ سنة وكتب من طبقات المحدثين ، وكتب الناس عنه

كثيرا بالمشرق ، وقدم الأندلس فى رجب سنة ٣٦٩/يناير ٩٨٠. فسمع منه ضروب من الناس وطبقات طلاب العلم وأبناء الملوك وجماعة من الشيوخ والكهول ، وكان يملى فى المسجد الجامع فى كل جمعة ، ولولا أن كتبه تعيلت [١] عليه ولم تجتمع له لأتى من العلم والرواية بأمر معجز ... وكان حسن الكتاب صحيح القلم روى لنا من الأخبار والحكايات ما لم يكن عند غيره ولا أدخله أحدٌ الأندلسَ قبله ، وكان حليما كريما جوادا شريف النفس مع سلامة دينه وحسن يقينه ، وكان قد سرد الصوم من حين خروجه من المشرق الى أن توفى » [٢] ، (رجب ٣٧٥/ نوفمبر ٩٨٥) .

وهذا أقصى ما يمكن أن يبلغه انسان فى ذلك الاتجاه ، فماذا كانت النتيجة الايجابية لذلك ؟ جمع الكتب وحفظها ولقنها غيره ، ثم مات ..

ومثل ذلك يقال عن أضرابه ممن وصلوا فى العلم الى مستواه فى عصره من أمثال وهب بن مسرة ويحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى الليثى (ت ٣٦٧/٩٧٧ ـ ٩٧٨) ومحمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرج (ت٣٨٠/٩٩٠)

---

(١) كذا فى الأصل المطبوع ، وربما كانت صحتها تعايت .
(٢) ابن الفرضى ، رقم ١٥٩٧ ، جـ ٥٨/٢

ومحمد ابن فطيس بن واصل الغافقى (ت ٩٣١/٣١٩) وقاسم بن سعدان (ت ٩٥٨/٣٤٧) وغيرهم كثيرين[١] .

شيوخ البلاط

وانما كانت الصدارة فى هذا العصر لرجال مثل منذر بن سعيد البلوطى (٢٧٣ - ٨٨٦/٣٥٥ - ٩٦٦) وكان رجلا ذكيا فصيحا سريع الخاطر ، أدرك من حقائق الأحوال فى عصره ما لم يدركه معظم معاصريه ، وواتاه الحظ فاستطاع الافادة مما عرف : درس دراسة قصيرة فى الأندلس ثم خف الى المشرق فسمع فى الحجاز ومصر وعاد بعد غيبة ثلاث سنوات وأربعة أشهر ألم فيها بالأصول وأوجه اختلاف العلماء فيها ، وتعلق بمذهب داوود بن على لكى يتميز عن غيره دون أن يخرج عن مذاهب أهل السنة ، وعاد الى الأندلس ، وكان رجلا جَدِلا يحسن الكلام ، فاشتهر أمره ، وولى قضاء ماردة ثم قضاء الثغور الشرقية ، ويبدو أنه أصبح من الظاهرين من الفقهاء ، لأنه حضر الاستقبال الحافل الذى أقامه عبد الرحمن الناصر لسفراء قسطنطين السابع فى قصور الزهراء سنة ٩٤٩/٣٣٨ ، وفى هذا الحفل ارتجل خطابا مشهورا رشحه لقضاء الجماعة فى قرطبة بعد وفاة

---

١) تراجمهم عند ابن الفرضى على الترتيب بأرقام ١٥١٦ ، ١٣٥٩ ؛ ١٣٣٨ ، ١٢٠٣ ، ١٠٧٠

القاضى محمد بن عبد الرحمن بن أبى عيسى [1] . ومن ذلك الحين أصبح الشيخ المقـرب الى عبد الرحمن الناصر ؛ واعتمادا على هذه المكانة أخذ يتصرف على أنه رأس شيوخ الأندلس وفقهائه .

وقد أتقن منذر فن « شيخ البلاط » كما لم يتقنه شيخ قبله فى الأندلس ، فكان يعرف كيف يفيد من كل مناسبة لكى يزداد عند الخليفة رفعة وعلى الشيوخ سلطانا ، حتى عندما كان يبدى ملاحظة على تصرفات الخليفة كان يتحرى أن يكون ذلك فى صورة الوعظ والتذكير بالسلف ، مع مراعاة ما لابد منه من الاحترام والتوقير ، فيكون « حلم » الخليفة وتحمله لكلامه رافعاً من قدريهما معاً .

ويذهب مؤرخونا الى أن جاهه كله قام على الخطابة ، وصحيح أن الرجـل كان خطيبا قادرا على الكلام الجيد ، ولكنه تمتع قبل ذلك بذكاء بعيـد ومعرفة بطريقة معاملة الخلفاء واكتساب ثقتهم ، وقد أسرف فى ذلك فغدا فى نظر الناس واحداً من رجال السلطان وحاشيته ، ولهذا شك الكثيرون فى اعتقاده ، قال ابن الفرضى : « وكان بصيراً بالجدل منحرفا الى مذاهب أصحاب الكلام ، لهجاً بالاحتجاج ، ولذلك كان ينحل فى اعتقاده أشياء ، الله مجازيه بها ومحاسبه عليها » . وربما كان الجدل وسيلته للمحافظة على مكانته

---

(1) ابن الفرضى ، رقم ١٤٥٢

والثبات أمام علماء من الطراز الذى ذكرناه ، ومن المعروف أن العلم الغزير والايمـــان العميق كثيرا ما يقترنان بالحياء والرغبة عن اللجاج ، فيبدون أمام رجل جرىء جَدِل مثل منذر وكأنهم أقل .

أما عند عبد الرحمن الناصر فقد حافظ منذر بن سعيد على مركزه دائما رغم ما يقال من أن عبد الرحمن غضب عليه فى بعض الأحيان ، لأن منذرا كان نموذج الفقيه الذى أراده : رجل ذكى عملى حسن التصرف يعفيه من الحاجة الى غيره من المتشددين ، ثم انه خطيب بليغ يفيض على استقبالات الناصر بهاء لا بد منه . وقد عرف الرجل كيف يفيد من جاه الخلافة ، فجعل نفسه كبير الشيوخ والفقهاء ، ومن أيامه الى نهاية عصر الخلافة أصبح قاضى الجماعة أكبر شيوخ عصره ، بحكم الوظيفة كما نقول اليوم ، وسلّم الناس لقاضى الجماعة بذلك على أنه مركز وظائفى ــ وربما سياسى ــ لا على أنه اعتراف بمشيخة علمية حقيقية .

وخلف منذر بن سـعيد فى قضاء الجماعة محمد بن اسحاق بن السَّليم ، وكان من كبار الفقهاء ، وجاء بعده محمد بن يبقى بن زرب ، وكان فقيها محدود العلم ، وكان كلام الناس فيه كثيرا ، وأراد له سوء الحظ ألا يستجيب الله له عندما استسقى بالناس أكثر من مرة ، فكانت أشبه بفرصة أتيحت للناس ليظهروا حقيقة شعورهم نحو شيوخ البلاط ، فقاموا عليه بعد صلاة الاستسقاء بخارج قرطبة وأرادوا

ضربه ، فاحتمى منهم بتربة السـيدة مرجانة ، وكانت حصينة الأبواب ، وظل هناك حتى أنقذه الشرَط ، ولكنه بقى رغم ذلك قاضيا عظيم المكانة [1] .

واستمر التسليم لقاضى الجماعة بقرطبة الى أيام القاضى أبى العباس أحمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان ، وأثناء ولايته قامت الفتنة وانتثر عقد الخلافة ، ولقى هو وأهله مهانة كبيرة كما سنرى .

---

(١) النباهى : المرقبة العليـا ، ص ٧٦ ـ ٧٧ . ويقول النباهى : « وحكى بعضهم انه رأى ابن زرب فى النوم بعد وفاته فسأله ، فقال : ما وجدتُ أضرَّ من الاختلاف الى أبواب الملوك ، وما وجدت شيئا أنفع من تلاوة القرآن » .

بيعة الشيوخ والفقهاء لهشام المؤيد

وأثرها فى مركزهم

وبعد موت الحكم المستنصر دبر محمد بن أبى عامر أمراً أزال ما كان قد بقى للشيوخ من سلطان روحى وسياسى فى الأندلس طوال مدة استبداده بأمر الخلافة الأموية الأندلسية، وذلك هو المبايعة بالخلافة لغلام صغير لم يبلغ الحادية عشرة من عمره . ذلك أن الحكم المستنصر لم يخلف الا هذا الغلام ، وكان شديد الرغبة فى أن يصير اليه الأمر بعد موته ، وكان للحكم فى قلوب الناس من المحبة والاحترام ما جعل أولى الرأى والحل والعقد أميل الى تنفيذ رغبته والبيعة لهذا الغلام رغم ما فى ذلك من المخالفة لشروط الامامة ، ولكن شيوخ البلاط تكفلوا بتسويغ الأمر من الناحية الشرعية .

وكان الأمر فى ذاته عسير التنفيذ ، فان المبايعة لغلام بالخلافة لم تحدث قبل ذلك قط ، ثم ان قواعد الامامة لا تجيز اقامة وصى يقوم بالأمر حتى يشب الغلام ، لأن الامامة فى أساسها ليست ملكا يورث وانما هى قيادة يُختار لها الأصلح ، والغلام لا يصلح للامامة بحكم أنه غلام ، فلا بد أن يختار غيره ، ولم يغب هذا عن فكر الحكم المستنصر ، وهو

اذا كان قد أخذ البيعة لابنه فعلى رجاء أن يعيش حتى يبلغ الابن سن الرشد .

ولكن جماعة الطامعين فى السلطان أخذوا الناس ببيعة المستنصر ودعوهم الى تثبيتها ، وهم فى الواقع قد أخذوا البيعة لأنفسهم عندما فعلوا ذلك ، فان نص البيعة لم ينص على وصى أو أوصياء ، وقد اجتهدوا فى دفع الشيوخ الى اقرارها ، فأقروها .

وقد أورد ابن الخطيب بيانا بأسماء ١٣٨ من الفقهاء والعلماء الذين استجابوا لدعــوة البيعة لهشــام ، ومن الواضح أنه لم ينقل هذه الأسماء عن « مقتبس » ابن حيان الذى روى عنه خبر البيعة ، فان بعض هذه الأسماء لا يمكن أن يكون قد اشترك فيها ، فقد ورد فى أولها مثلا اسم قاضى الجماعة أبى بكر يحيى بن محمد بن زرب ، ويحيى هذا ولد سنة ٩٩٢/٣٨٢ [١] ، أى بعد البيعة بست عشرة سنة ، وورد فيها كذلك اسم أبى على حسن بن محمد بن ذكوان ، وقد ولد فى نفس سنة البيعة [٢] وهناك أسماء أخرى كثيرة من هذا الطراز ، وأسماء أخرى مكررة . وابن حيان لا يمكن أن يورد شيئا كهذا ، وانما الذى فعله ابن الخطيب . وقد تعمده ليكثر من الأسماء لأنه أراد بهذا البيان أن يبرر صحة البيعة

---

(١) ابن بشكوال : الصلة ، رقم ١٣٥٧
(٢) نفس المصدر ، رقم ٣٠٩

لغلام . لأنه عندما فر من الأندلس لجأ الى كنف أبى فارس عبد العزيز المرينى سلطان المغرب ، وكان هذا قد بايع لابنه الصغير أبى زيان محمد السعيد ، وهذا تولى العرش سنة ١٣٧٢/٧٧٤ تحت وصاية الوزير أبى بكر بن غازى صديق ابن الخطيب الذى أكرمه وأمنه . ولتأييد صحة بيعة ذلك الغلام وولايته ووصاية هذا الوزير ، ألف ابن الخطيب كتابه الذى نستند اليه هنا وهو « أعمال الأعلام فى من بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام » . وتعمد ابن الخطيب هذا الوقوف الطويل عند بيعة هشام المؤيد لأنها سابقة يستطيع الاستناد اليها ، واستكثر من الأسماء واحتفل فى ذلك ، فحشد أسماء فحول عاش الكثيرون منهم بعد سنة ٣٦٦ [1] ، معتمدا على أن أحدا لن يراجع التواريخ .

ولكن كثيرا جدا من الأسماء الواردة فى البيان عاصرت البيعة لهشام ولا بد أن أصحابها وافقوا عليها ؛ ولقد كانت فعلا بيعة باجماع كما يقول ابن حيان ، ولا شك أنه كان لهذه البيعة أثر بعيد على مركز الفقهاء وأهل العلم فى الأندلس . فقد رأى الناس أقطاب العلم والفقه ، بل نفرا من الزهاد والصالحين ، يفتون بأمر واضح المخالفة لشروط الامامة .

---

(١) ولم ينتفع ابن الخطيب بالعناء الذى بذله فى تأليف هذا الكتاب ، فقد كتبه أثناء ولاية الصبى أبى زيان محمد السعيد (٧٧٤ - ٧٧٦ / ١٣٧٢/١٣٧٤) ثم عزل الغلام وتولى مكانه أبو العباس المستنصر ، وأعقب ذلك مقتل ابن الخطيب نفسه .

وقد فعل الكثيرون منهم ذلك رغبة فى جمع الكلمة أو وفاء لذكرى الحكم المستنصر ، وفعله بعضهم تهاونا أو خوفا .

ولكن النتيجة واحدة ، هى أن هذه البيعة فتحت الطريق أمام محمد بن أبى عامر للاستبداد بالأمر جملة ، فلم يترك لأحد الى جانبه سلطانا ، لا من الفقهاء ولا من العلماء ولا من غيرهم ، مكتفيا من هؤلاء جميعا بأبى العباس أحمد بن عبد الله بن ذكوان الذى كان صاحب رأيه ومشورته فى كل ما عاناه من أمر ، حتى « كان له بداخل القصر بيت (أى غرفة) خاص به ، يأتيه آخر النهار ، فيجلس فيه الى أن يخرج اليه ابن أبى عامر ، فيفاوضه فى جميع ما يحتاج اليه ، وربما بات عنده بالنزاهة وخفة الوطأة »[1] .

وقد خرج ابن ذكوان بهذا عن سمت الفقهاء ورجال العلم ، وأصبح فى حقيقة الأمر رجل سياسة وعماداً من أعمدة النظام العامرى كله ، وخاصة بعد أن ولى قضاء الجماعة وتسمى بقاضى القضاة . وظل ابن ذكوان على هذه المكانة أيام المظفر بن أبى عامر ، ولقى بسبب الانغماس فى السياسة متاعب كثيرة ، فعزل عن القضاء ، ثم أعيد اليه ، وفى أيام عبد الرحمن بن أبى عامر رُفع الى مرتبة الوزارة الى جانب القضاء ، وساءت سمعته بين الناس لهذا السبب واشتهر عنه أنه من حواشى العامريين ، وكان ذلك سبب

(١) النباهى : المرقبة العليا ، ص ٨٥

غُضب محمد بن عبد الجبار المهدى عليه ، والمهدى هذا هو الذى قضى على مُلك بنى عامر ، فلما تولى الأمر نفاه وأهل بيته حتى توفى سنة ١٠٢٢/٤١٣ [١] . وآراء المؤرخين فى ابن ذكوان سيئة ، وخاصة ابن حيان وابن حزم .

وما يهمنا هنا مما يتهم به ابن ذكوان هو تضييعه للبقية الباقية من جاه أهل العلم والفقهاء فى الأندلس طوال سنوات الحكم العامرى ، وجعلهم أداة من أدوات السلطان .

وعلى آثار أبى العباس أحمد بن ذكوان سار أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فُطَيس الذى تولى قضاء قرطبة بعده ، وقد كان وزيراً قبل أن يلى القضاء ، ويقال انه خلع زى الوزراء بعد أن صار قاضيا وسار سيرة أهل العلم ، ولكنه ظل مترفا شديد العناية بمظاهر الغنى والتأنق فيها [٢] .

وخلفه يحيى بن وافد اللخمى ، وكانت أيام قضائه مضطربة عاصفة ، فتعرض لأذى كبير وسُجن وعُذب وأرادوا صلبه ولم ينج من ذلك المصير الا بشفاعات كثيرة ، ثم أعيد الى السجن وقتل فيه [٣] ، وكان آخر قضاة الخلفاء محمد بن بشر [٤] ، ومن العبر المؤسية أن هشاما المعتد آخر

---

(١) نفس المصدر ، ص ٨٥ – ٨٧
(٢) نفس المصدر ، ص ٨٧
(٣) نفس المصدر ، ص ٨٨ – ٨٩
(٤) نفس المصدر ، ص ٨٩

خلفاء بنى أمية ناصبه العداء ، وعندما بلغه خبر وفاته بدا السرور على وجهه ،ولم يعمر هشام بعد ذلك طويلا ، فقد قرر أهل قرطبة عزله وألغوا خلافة بنى أمية ، وأخرجوه من قرطبة وحيدا طريدا ، وهذه آخر صورة لدينا لخلفاء بنى أمية وقضاة جماعتهم ، وهى صورة ما نظن أنها خطرت لعبد الرحمن الناصر وقاضيه منذر بن سعيد على بال .

وهؤلاء القضاة هم النماذج التى احتـذاها القاضى اسماعيل بن عباد وأمثـاله من قضاة الأطراف بعد الغـاء الخلافة الأموية فى ١٢ ذى الحجة ٤٢٢/٣٠ نوفمبر ١٠٣١ ، فقد صارت اليهم رياسـة نواحيهم ، وعرف بعضهم كيف يستغل الفرصة التى سنحت له ويتحول الى أمير فعلى فى ناحيته ، وعجز آخرون عن ذلك وتلاشى أمرهم ، ودخـل فقهاء كثيرون فى خدمة أمراء الطوائف وأعانوهم فى مطالبهم وشاركوهم فى دنياهم ومتاعبهم .

وعندما تدهورت الأحوال فى الأندلس بسبب استفحال الفتن بين أمراء الطوائف وتزايد الضغط النصرانى كان نفر من هؤلاء الفقهاء فى مقدمة الساعين فى استدعاء المرابطين والقضاء على أمراء الطوائف جملة ، وكان لهذا الطراز من الفقهـاء دور كبير فى تاريخ الأندلس أيام المرابطين ، وكان لسلوكهم أيضا أثر فى ذهاب أمر المرابطين ، فقد كان هذا بعض ما استند اليه محمد بن تومرت فى حملته عليهم وعلى فقهائهم .

استمرار تقليـــد الشيوخ

فىأثناء ذلك كله ، وبينما كان البناء السياسى للأندلس يتصدع شيئا فشيئا أثناء فترة الصراع على الخلافة بين من ادعاها من أفراد البيت الأموى ومن أعقبوهم من بنى حمود ، انهار البناء السياسى جملة وضاعت الوحـدة وتفرق أمر الجماعة ، وقام فى كل ناحية رئيس لا يملك من القوة ما يقيم به أمره فى ناحيته أو يحمى حدوده من جيرانه المسلمين أو خطر الزحف النصرانى .

وفى أثناء ذلك كله وقف أهل الأندلس مكشوفين للأخطار الخارجية التى تهددتهم من كل ناحية ومحرومين من أى نوع من الأمان على النفس والمال فى الداخل ، فقد عدمت بلاد الأندلس القوات اللازمة لحمايتها من الغـــزو والغارات ، وتلاشت اطارات النظام الداخلى وانعدم الأمان جملة ، وفى هذه الظروف المحزنة لم يعد للناس أمل الا فى الله ولا مفزع الا الى الايمان وأهله .

وفى أثناء ذلك أيضا ، وبينما تسابق نفر من الفقهاء الى الفوز بنصيب من الغنيمة أو مشاركة الفائز فى نصيبه منها ، وتعرضوا نتيجة لذلك لمـا لابد أن يتعرض له الداخل فى ميدان السياسة فى مثل ذلك العصر المضطرب من خطوب ومصائب ، أو ما يضطر اليه من التخلى عن السمت الواجب

لرجل الدين وسلوكه ، فى خلال ذلك كله كان نفر من أهل الدين المتين والخلق القويم قد ابتعدوا عن تلك الفتنة الطاحنة ، ولاذوا بايمانهم وأقبلوا على علمهم وعبادتهم قانعين بما تيسر لهم من الرزق ، مواصلين رسالة أهل العلم الصادقين من أسلافهم قبل أيام الناصر والمستنصر والمنصور ، منصرفين الى الدرس والاقراء انصرافا تاما حتى لكأن هذه المحنة كانت تدور فى بلد غير بلدهم ، واثقين من ان هذه الأزمة ستزول كما زال غيرها ، وأن الكلمة ستجتمع مرة أخرى ويعز الله الاسلام وأهله فى الأندلس من جديد كما أعزهم ووقاهم شر فتن أخرى قبل ذلك .

وهذا الحكم ينبغى أن يؤخذ على أنه مجرد رأى ، لأن المعلومات التى لدينا عن أهل العلم فى القرن الخامس الهجرى وما تلاه لا تخرج عن تلك التراجم المقتضبة التى تضمها المكتبة الأندلسية واضافات هنا وهناك فى كتب الحوليات أو « مغرب » ابن سعيد أو « المرقبة العليا » للنباهى أو « نفح الطيب » و « أزهار الرياض » للمقرى و « مدارك » القاضى عياض و « الديباج المذهب » لابن فرحون وما اليها ، وهذه الكتب على كثرتها ينقل بعضها عن بعض فلا يكاد ينفرد واحد منها بشىء ، ومادتها كلها مقتضبة لا تعطى الا صورا تقريبية لشخصيات الشيوخ وحياتهم .

ومن أمثلة هؤلاء الشيوخ الذين انقطعوا للعلم وحافظوا على تقليد الشيوخ خلال القرن الرابع الهجرى أبو عمر

الطَّلَمَنْكى (٣٤٠ – ٩٥١/٤٢٩ – ١٠٣٨) وهو أحمد بن محمد بن عبد الله بن قَرَلْمان المعافرى ، أخذ العلم عن شيوخ عصره ورحل الى المشرق رحلةً دراسةٍ وسماعٍ طويلة ، وعاد الى وطنه اماماً فى علوم القرآن والحديث ، وانقطع للتدريس فى جامع مُتعة بقرطبة ، وكان اماماً له حتى توفى [1] ، وهو شيخ عصره على الحقيقة .

ومن نظرائه وأهل طبقته فى العلم يونس بن عبد الله ابن محمد بن مغيث (٣٣٨ – ٤٢٩ / ٩٤٩ – ١٠٢٧) ، كان على علم غزير بالحديث والفقه ، وكان ذا ولع بأخبار الزهاد وله فى تراجمهم وفضائلهم كتب كثيرة ، ولولا أنه شغل بالوظائف فترات متقطعة من حياته لكان ندا للطلمنكى فى المشيخة .

وهذان الرجلان هما شيخا الجيل التالى كله : جيل أبى محمد مكى بن أبى طالب المُقرى ، وأبى عبد الله محمد بن عائذ ، وابى عمر يوسف بن عبد البر ، وأبى عبد الله محمد ابن عَتَّاب ، وأبى عمر احمد بن محمد بن يحيى بن الحذّاء ، وأبى محمد على بن حزم ، وأبى الوليد سليمان بن خطاب الباجى ، وغيرهم ممن سيعيدون جاه العلم والحديث فى الأندلس خلال القرن الخامس الهجرى كله .

وعاصر الطلمنكى ويونس بن عبد الله نفر كبير ممن

---

(١) ابن بشكوال ، رقم ٩٠ ، ص ٤٧ – ٤٨

ساروا على هذا الطريق وشغلوا حياتهم كلها بطلب العلم وتلقينه ، ومن أطرف أمثلتهم رجلان من أهل طليطلة درسا معاً ورحلا الى المشرق وسمعا فيه وعادا الى الأندلس ، واستقرا فى طليطلة للتدريس والاقراء معاً ، ويسميان لهذا بالصاحبين ، وهما أحمد بن محمد بن محمد بن عبيدة الأموى المعروف بابن ميمون [١] (٣٥٣ - ٤٠٠ / ٩٦٤ - ١٠٠٩) وابراهيم بن محمد بن حسين بن شَنْظِير الأموى (٣٥٢ - ٤٠٢ / ٩٦٣ - ١٠١١ - ١٢) . وقد تشابه الرجلان فى الخلق ومستوى العلم ، وامتاز ابن ميمون بعناية بالغة بضبط كتبه « وكانت منتخَبة مضبوطة صحاحاً أمَّهات لا يدع فيها شبهة مهمَلة ، وقلما يجوز عليه فيها خطأ ولا وهم ، وكان لا يزال يتتبع ما يجده فى كتابه من السقط والخلل بزيادة فى اللفظ أو نقصان منه فيصلحه حيثما وجده ويعيده الى الصواب . وكانت كتبه وكتب صاحبه ابراهيم بن محمد أصح كتب بطليطلة » . وأما ابن شنظير فامتاز بالوقار الكامل والهيبة فى مجلسه ، فكان « لا يُذكر فيه شيء من أمور الدنيا الا العلم ، وكان وقورا مهيبا فى مجلسه ، لا يَتقدِم أحد أن يتحدث فيه بين يديه ، ولا يضحك ، وكان الناس فى مجلسه ســواء » [٢] .

---

(١) ابن بشكوال : الصلة ، رقم ٣٥ ص ٢١ - ٢٣
(٢) نفس المصدر ، رقم ٢٠٢ ص ٩٦

وعن طريق أمثال هؤلاء استمرت تقاليد العلم والدرس قائمة فى نطاق ضيق بسبب الظروف التى شرحناها . ومن حسن الحظ أن هذا النفر الذى استطاع مقاومة اغراء الوظائف كانوا من خيرة أهل العلم فى تاريخ الأندلس كله ، فعرفوا كيف يكوّنون جيلا صالحا من شباب العلماء ، وقد دخل أبناء هذا الجيل ميدان العمل أثناء الفتنة الكبرى التى قوضت دعائم الوحدة السياسية الأندلسية أوائل القرن الخامس / الحادى عشر فالتف الناس حولهم بعد أن يئسوا من أهل السياسة ، فصاروا شيوخ عصرهم حقا ، لا فى الناحية العلمية فحسب بل فى الناحيتين السياسية والاجتماعية كذلك .

لهذا كان من الطبيعى أن نجد أجيال الشيوخ الذين ظهروا خلال القرن الخامس على احساس كامل بالمسئولية التى حطت على أكتافهم بسبب تلك الفتنة وانهيار النظام السياسى للأندلس وحاجة الناس الى ما يثبت ايمانهم ويرفع قواهم المعنوية . وقد أخذ هذا الاحساس صورا شتى بحسب مزاج الشيخ نفسه ونظرته الى العلم الذى يحمله .

فهناك من اندفعوا فى ميدان السياسة وتصدوا للرياسة وخاضوا غمار الفتنة وتلبسوا بآثامها وشرورها ، كما حدث للقاضيين محمد بن اسماعيل بن عباد فى اشبيلية ويعيش بن محمد بن يعيش الأسدى (ت ٤١٨ أو ٤١٩ / ١٠٢٧ أو ١٠٢٨) فى طليطلة .

ومنهم من دخل ميدان السياسة معينا لبعض أدعياء الخلافة على أمل اصلاح الحال ثم يئس من ذلك فانصرف الى العلم ، كما هو الحال مع أبى محمد على بن حزم ..

ومنهم من استمر فى هذا الطريق معاونا لطلاب الرياسة فأصابه ما أصاب هؤلاء من خير وشر ولم ينتفعوا من جهودهم بشيء ، كما رأينا فى حالة أبى العباس أحمد بن ذكوان ويحيى ابن عبد الرحمن بن وافد اللخمى قاضى الجماعة فى قرطبة من سنة ٤٠١ الى سنة ٤٠٤ (١٠١٠ - ١٠١٣) وقد لقى من المهانة ما لم يلقه قاض قبله ثم مات فى الحبس [١] ، ومحمد ابن الحسن النباهى قاضى مالقة من ٤٤٩ الى ٤٥٦ (١٠٥٧ - ١٠٦٤) وقد مات مقتولا [٢] ..

ومن الشيوخ من جرى فى طريق صغار الفقهاء من التماس الوظائف والمكاسب ، وهؤلاء كثيرون جدا ومن أظهر أمثلتهم القاضى أبو الأصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدى (٤١٣ - ٤٨٦ / ١٠٢٢ - ١٠٩٣) وكان عالما جليلا مشهورا بكتابه « الأحكام الكبرى » ولكن مطامع السياسة غرته فلقى أذى كبيرا [٣] ، ويحيى بن محمد بن حسين الغسانى

---

(١) النباهى : المرقبة العليا ، ٨٨ - ٨٩
(٢) النباهى ، ٩٣
(٣) نفس المصدر ، ص ٩٦ - ٩٧

المعروف بالقُليعى (ت ٤٤٢ / ١٠٥٠ ـ ٥١) [١] وقد عرض الأمير عبد الله بن بُلُكِّين صورة مؤسفة لتصرفاته وأعماله فى كتابه « التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بنى زيرى فى غرناطة » ..

ومن هؤلاء العلماء من داخل الرؤساء واتصل بهم أملا فى اصلاح حالهم أو فى التوفيق بينهم وبين جيرانهم ، وهؤلاء كانوا ذوى علم غزير نأى بهم عن التدنى والانسياق مع التيار ، ولكنه لم يعصمهم من بلاء السياسة من ناحية وسوء ظن الناس من ناحية أخرى ، ومن أمثلة هؤلاء أبو الوليد سليمان بن خلف الباجى (٤٠٣ ـ ٤٧٤ / ١٠١٢ ـ ١٠٨١) وكان من أعظم من حفل بهم تاريخ الأندلس الفكرى من الرجال . درس فى المشرق ثلاثة عشر عاما ، وعاد ليجد وطنه فريسة الفوضى والاضطراب ، فندب نفسه للاصلاح بين الرؤساء ، وتحدث الى بعضهم فى ذلك فلم يصغوا له « واستبردوا نزعته ، كما يقول المقرى فى نفح الطيب ، فانصرف الى القضاء والتدريس والتأليف ، وكانت حلقة دروسه من أكبر حلقات الاسماع فى الأندلس ، وأثنى عليه تلميذه أبو على الصدَفى [٢] ثناء عظيما ، ولكن النباهى يقول

---

(١) ابن بشكوال : الصلة ، رقم ١٣٥٦

(٢) ابن بشكوال ، رقم ٤٤٩ ، ص ١٩٩ ـ ٢٠١

ناقلا عن « مدارك » القاضي عياض : « وكان يصحب الرؤساء ويقبل جوائزهم ، فكثر القائلون فيه من أجل ذلك ، وولى قضاء مواضع من الأندلس تصغر عن قدره ، فكان يبعث اليها خلفاء ، وربما قصدها بنفسه »[1] ، وربما كان هذا هو الذى حط من قدر الباجى فى عصره وأساء ظنون الناس فيه ، وكانوا لا يرضون عمن يسير فى ركاب الرؤساء ويلتمس الرزق منهم ، ثم انه تعرض لابن حزم وناظره فى ميورقة معتمدا على تأييد ابن رشيق المستبد بها ، وقد أساءت هذه المناظرات الى الرجلين معاً .

وممن قارب أبا الوليد الباجى فى هذا الاتجاه من أهل الجيل التالى له أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد العربى المعافرى (٤٦٨ ــ ٥٤٣ / ١٠٧٥ ــ ١١٤٨) الذى يصفه ابن بشكوال بأنه « ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها »[2] ، وهو دون شك من أعاظم أهل العلم فى تاريخ الاسلام كله ، وكتبه الباقية الى اليوم أصدق شاهد على علمه الواسع ، ولكنه كان طموحا الى الجاه والمكانة ، فجرى فى أعقاب المرابطين وندب نفسه للدعوة لهم فى المشرق والوساطة بينهم وبين العباسيين ، ولم يكن عليه ضير فى ذلك

(١) النباهى ، ص ٩٥
(٢) ابن بشكوال : الصلة ، رقم ١١٨٠

لأن المرابطين كانوا جماعة باسلة مجاهدة جديرة بالتأييد من كل عالم ، ولكن أبا بكر بن العربى كان كثير الكلام قليل الحرص سريعا الى الحركة والعمل ، فكثر أعداؤه وحاسدوه والساعون به ، ولم يكن عليه من ذلك بأس طالما كان الأمر للمرابطين .

ولكن الموحدين قاموا على المرابطين وحاربوهم وحلوا محلهم ، وكان على أبى بكر بن العربى أن يؤيدهم ويقر بامامة المهدى محمد بن تومرت . ولما كان ابن العربى قد لقى أبا حامد الغزالى وأخذ عنه وأطال الكلام عن ذلك ، فقد أراد الموحدون أن يستشهدوا به فى تأييد ما زعمه ابن تومرت من انه لقى أبا حامد وأخذ عنه ، وسأله فى هذا عبد المؤمن بن على أول خلفاء الموحدين فقال انه لم يره فى حلقة الغزالى ولكنه سمع عنه ، وهى عبارة أراد أن يتخلص بها من الحرج ، لأن ابن تومرت لا يمكن أن يكون قد رأى أبا حامد ، ولكن هذا الرد أغضب الموحدين فعزلوه عن القضاء . وكان من الممكن أن يقضى بقية أيامه فى هدوء ، فقد كانت سنه اذ ذاك تقارب الرابعة والسبعين ، ولكن تسرعه فى الحركة حفزه الى الذهاب الى مراكش مع نفر من أهل اشبيلية بلده ليعلنوا طاعتهم للموحدين ، فلما وصلوا مراكش احتجزهم الموحدون دون بقية الوفود ، وظلوا هناك نحو العام ، ثم أطلق سراحهم ،

فساروا حتى اذا قاربوا مدينة فاس توفى أبو بكر ، ويقال انه مات مسموما [1] .

وكان ابن العربى تلميذاً لشيخ العصر أبى على الصدفى الذى سنتحدث عنه ، وخرج معه للجهاد واشترك فى معركة كُتَنْدة ، فاستشهد أبو على ونجا أبو بكر بن العربى « بحال من ترك الفطا والوطا » كما قال ، وهذا يصور لنا الفرق بين رجل استحق بعلمه واخلاصه مشيخة عصره ، وآخر لم يؤت من ذلك ما يمكنه من الوصول الى الغاية .

ويشبه أبا بكر بن العربى من بعض الوجوه معاصرُه عياض بن موسى اليحصبى [2] (٤٧٦ — ٥٤٤ / ١٠٨٣ — ١١٤٩) ، فقد كان من تلاميذ أبى على الصدفى وكان يأمل فى أن يصل الى المشيخة بعده ، ولكنه لم يستطع . ولد عياض فى سبتة وان كان أصله أندلسيا من بَسْطة(*Baza*) ،

---

(١) قال ذلك النباهى فى المرقبة العليا ، ص ٩٥ . وأوسع ما لدينا عن أبى بكر بن العربى هو ما أورده المقرى فى « أزهار الرياض » جـ ٣ ، انظر الفهرس ، وانظر المقدمة الضافية التى كتبها محيى الدين بن الخطيب لكتاب « العواصم من القواصم » (القاهرة ١٣٧١) ، والجزء السادس من « نظم الجمان » لابن القطان بتحقيق الدكتور محمود على مكى ، تطوان ١٩٦٤ ، ص ١٥ تعليق ٣ . وقد درست حياة ابن العربى ومؤلفاته فى « تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الأندلس » ، انظر المجلد الحادى عشر من صحيفة معهد الدراسات الاسلامية فى مدريد (سنة ١٩٦٣) .

(٢) ابن بشكوال : الصلة ، رقم ٩٧٢

وكان لا يقل علما أو نشاطا فى التأليف والتعليم عن ابن العربى . تولى عياض القضاء فى سبتة وغرناطة ومالقة ، وفى هذا البلد جمع مالا « وتمول بها أملاكا »[1] ، وفى أثناء ولايته القضاء فى غرناطة ضاق به المرابطون فعـــزلوه ، ثم قدمه ابراهيم بن تاشفين بن على بن يوسف بن تاشفين على قضاء سبتة مرة ثانية ، وهناك « بادر بالمسابقة الى الدخول فى نظام الموحدين ، والاعتصام بحبلهم المتين »[2] كما يقول ابنه ؛ ثم انتهى أمره بأن مات خنقا فى الغالب[3] .

---

(١) النباهى : المرقبة العليا ، ص ٩٥
(٢) المقرى : أزهار الرياض ، ٣ / ١٠ ـ ١١
(٣) النباهى ، ٩٥

الشيوخ فى عصور الاضطراب

بقيت بعد ذلك بقية من الشيوخ وقفوا أنفسهم على العلم وعاشوا له وحده ، فلم يقبلوا من الوظائف الا الصلاة والخطبة فى المساجد اذا دعوا الى ذلك ، وربما تولوا القضاء لفترات قصيرة مرغمين ، وهؤلاء هم الذين اعتبرهم الناس شيوخ هذا العصر الحافل بالاضطرابات والفتن ، واعتصم بهم أهل الأندلس وتبركوا بهم ، وكان لوجودهم فى نواحيهم أبعد الأثر فى تثبيت القلوب والمحافظة على ما بقى من اطارات المجتمع الاسلامى فى نواحيهم .

والمثل الأكبر لهؤلاء خلال النصف الثانى من القرن الخامس وأوائل السادس الهجريين هما أبو على بن سكرة الصدفى وأبو الوليد بن رشد الجد ؛ فأما الصدفى فهو حسين ابن محمد بن فيره بن حيون بن سكرة الصدفى (٤٥٤ — ٥١٤ / ١٠٦٢ — ١١٢٠) وكان من أهل سرقسطة وفيها أخذ عن أبى الوليد الباجى ، ثم سكن مرسية وطاف بنواحى شرق الأندلس ، وخاصة بلنسية حيث سمع من شيخ المحدثين فى ذلك العصر أبى العباس أحمد بن أنس العذرى ، ثم رحل الى المشرق رحلة سماعٍ وحجٍّ طويلة (٤٨١ — ٤٩٠ / ١٠٨٨ — ١٠٩٦) وعاد الى الأندلس بعلم غزير ،

وأقام بمرسية منصرفا الى العلم واقراء الحديث خاصة . قال المقرى : « وكان عالما بالحديث وطرقه ، عارفا بعلله وأسماء رجاله ونَقَلته ، بصيرا بالمعدّلين والمجرّحين ، وكان حسن الخط جيد الضبط . وكتب بيده علما كثيرا وقيده ، وكان حافظا لمصنفات الحديث ، قائما عليها ذاكرا لمتونها وأساليبها ورواتها »[1] ، واجتهد فى أثناء ذلك فى خدمة الناس ، قال ابن عساكر : « ورفعته ملوك أوانه وشفعته فى مطالب اخوانه ، فأوسعته رَعْيا وحَسُنت فيه رأيا ، ومن أبنائهم من جعل يقصده لسماع مسنده »[2] ، وقد أخذ ابن عساكر هذا عن تكملة ابن الأبار .

ثم عرض عليه والى مرسية ابراهيم بن يوسف بن تاشفين ان يتولى القضاء فرفض ، وأمره الأمير فتولاه أياما ، ثم اختفى هاربا بنفسه الى المرية دون أن يُعفَى ، وتبعه طلابه فلم يجدوه ، وطال انتظارهم اياه حتى نفدت مؤن بعضهم فاخذوا يرحلون ، وانتظر البعض الآخر لعله يظهر ، ومن بين هؤلاء كان عياض بن موسى ، وبلغ من حرص أبى على الصدفى على التعليم وهو فى تلك الحال أن أنفذ بعض كتبه سرا الى عياض ، ثم وصل كتاب قاضى الجماعة أبى محمد ابن منصور باعفائه فظهر .

---

(١) أزهار الرياض للمقرى ، ١٥٢/٣

(٢) نفس المصدر .

وعاد الى مرسية وجلس للاقراء ، ومما يؤثر عنه بهذه المناسبة ما حكاه ابن القاضى عياض ، قال : « حكى أبى أبو الفضل عياض ، رحمه الله ، أن القاضى أبا على الصدفى قال له : لولا أن الله يسّر خروجى بلطفه لكنت عزمت على أن أشعرك بموضع يقع عليه الاختيار من بلاد الأندلس لا يؤبه لكونى فيه ، فتدخل اليه ، وأخرج مختفيا اليه بأصولى ، فتجد ما ترغب ، لما كان فى نفسى من تعطيل رحلتك وخفاق رغبتك »[1] .

وفى هذه الأثناء كانت الأحوال فى شرق الأندلس تسير من سيىء الى أسوأ ، فقد سقطت سرقسطة فى يد ألفونسو المحارب ملك أرغون سنة ٥١٢ / ١١١٨ وانكشفت الجبهة الاسلامية فى هذه الناحية وانفتح الطريق أمام قوات أرغون للاستيلاء على بلاد اخرى ، وكانت سرقسطة بلد أبى على ومسقط رأسه ، فأثار نفسه سقوطها ، وقرر الخروج الى الجهاد لايقاف التقدم النصرانى ، وكانت سن أبى على اذ ذاك فوق الستين ، ولكن ذلك لم يصرفه عن القيام بهذا الواجب المقدس ، فجمع من أراد الخروج من تلاميذه وأهل مرسية واستنهض همم الحامية المرابطية وأميرها ، فخرج جيش اسلامى كبير متجها الى الشمال يتقدمه أبو على الصدفى ونفر من أصحابه منهم أبو عبد الله بن الفرج وأبو بكر بن

---

(١) المقرى : أزهار الرياض ، ٣ / ٩

العربى ، وصحبهم عدد كبير من المطوعة يزيدون على عشرين ألفا .

ولا يعلل خروج هذا العدد الكبير من المطوعة الا بتأثير أبى على الصدفى فيمن حوله من الناس فى مرسية ونواحيها . حقيقة كان نفر كبير من المطوعة يصاحب كل جيش رسمى ، ولكن عددهم هذه المرة زاد كثيرا على عدة الجيش المرابطى نفسه ، ثم ان المطوعة وحدهم هم الذين ثبتوا فى الميدان واستشهد فيه منهم عدد عظيم يقدرهم مؤرخونا بعشرين ألفا ، فى حين أن خسائر الجيش المرابطى نفسه كانت طفيفة جدا بحيث يمكن أن يقال ان المطوعة وشيخهم أبا على الصدفى هم الذين صمدوا للعدو .

قاد هذه الحملة الأمير ابراهيم بن يوسف بن تاشفين والى شرق الأندلس لأخيه أمير المسلمين على بن يوسف وكانت مرسية مركزه . وقد نهض بها على أمل استرجاع سرقسطة ، ولم يكد ألفونسو المحارب يسمع بخروج الجيش المرابطى حتى سار للقائه فى نفر كبير من قواده ورجاله ، ووقع اللقاء عند مدينة كُتَنْدة Cutanda على مقربة من دَرُوقة Daroca (فى مديرية تيروال الحالية ، على بعد ٨٦ كليومترا من مدينة تيروال) وانجلى عن هزيمة كبيرة للمرابطين ، « قتل فيها من المطوعة نحو من ٢٠ ألفا ، ولم يقتل فيها من العسكر ــ يعنى الجند ــ أحد . وحكى غيرهم

أن العسكر انصرف مفلولا الى بلنسية فى الموفى عشرين من ربيع الأول » (سنة ٥١٤ / يونيو ١١٢٠) [١] .

ومعنى ذلك أن أبا على الصدفى الذى هرب من ولاية القضاء لم يتردد فى الخروج للجهاد للدفاع عن بلاد الاسلام وهو قد ناهز الستين من العمـــر ، وصحبته ألوف من المجاهدين (المطوعة) ونفر من تلاميذه حسبة لله تعالى ، فاستشهد ونفر من الشيوخ وألوف من أولئك المتحمسين المســـاكين . وعودة الجيش المرابطى سالما تدل على أنه لم يشترك اشتراكا فعليا فى القتال ، وانما ترك أبا على ومن معه يصلون نار المعركة .

أما ابن رشد الجد ، فهو أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد (٤٥٠ ــ ٥٢٠ / ١٠٥٨ ــ ١١٢٦) ومكانه فى تاريخ الفكر الأندلسى معروف ، والكثير من كتبه باق بأيدى الناس تدل على علمه الواسع [٢] .

ويهمنا من سيرته هنا أنه تقلد القضاء لفترة قصيرة ، ثم استعفى منه فأعفى ، وانصرف بعد ذلك الى « نشر كتبه

---

(١) ابن الأبار : المعجم فى أصحاب أبى على الصـــدفى ، ص ٧ . وهناك خلاف فى تحديد التاريخ الدقيق للمعركة ، انظر :

F.CODERA, *Decadencia y desaparicòn de los Almoravides en Espana.* Zaragoza, 1899, 262-267.

(٢) ابن الأبار : التكملة ، رقم ١١٥٤

وتواليفه ومسائله وتصانيفه ، وكان الناس يلجأون اليه ويعولون فى مهماتهم عليه ، وكان حسن الخلق سهل اللقاء كثير النفع لخاصته وأصحابه ، جميل العشرة لهم ، حافظا لعهدهم ، كثير البر بهم » . أى أنه كان ملاذ الناس وموئلهم فى تلك السنين العصيبة التى شهدت اشتداد الضغط النصرانى على الأندلس وما صحب ذلك من اضطراب وقلق متزايدين فى ذلك البلد المهيض الجناح .

ويعطينا النباهى دليلا ملموسا على تصدى ابن رشد لخدمة الجماعة الأندلسية ، وذلك حيث يقول : « وقد كان أيام حياته توجَّه الى المغرب ، اثر الكائنة التى كانت بين المسلمين والنصارى بالموضع المعروف بالدَّنيسول [١] ، وذلك منتصف شهر صفر عام ٥٢٠ (فبراير ١١٢٦) فاستحار

---

(١) الدنيسول هى Anzuul بقرب اليسانة Lueena فى مديرية غرناطة . والاشارة هنا الى حملة ألفونسو المحارب على البلاد الأندلسية من أواخر شعبان ٥١٩ / أوائل سبتمبر ١١٢٥ الى أواخر صفر ٥٢٠ واختراقه اياها من طرف لطرف دون أن يلقى مقاومة تذكر ، وعند الدنيسول هذه أنزل بالمسلمين هزيمة كبيرة .

انظر : الحلل الموشية ص ٧٥ ــ ٨٠ ، والاحاطة بتحقيق محمد عبد الله عنان ، ١ / ١١٤ ــ ١٢٠ ، وأبحاث دوزى ١ / ٣٤٨ ــ ٣٦٣ ، وبحث الدكتور محمود على مكى « وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين » ، صحيفة معهد الدراسات الاسلامية فى مدريد ، مجلد ٧ ــ ٨ (١٩٥٩ ــ ١٩٦٠) ص ١٢٤ ــ ١٢٥

القاضى أبو الوليد فى النهوض الى المغرب مبيّنا على أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين بالجزيرة عليه[1] ، فوصل اليه ، فلقيه أكرم لقاء ، وبقى عنده أبر بقاء ، حتى استوعب فى مجالس عدة ايراد ما أزعجه اليه ، وتبين ما أوفده عليه ، فاعتقد ما قدره لديه ، وانفصل عنه وعاد الى قرطبة ، فوصلها فى جمادى الأولى من السنة المذكورة ، وعلى أثر ذلك أصابته العلة التى أضجعته ، الى أن أفضت به الى قضاء نحبه . . »[2] .

أى أن أبا الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الجد) كان أشبه براع لأهل قرطبة وما جاورها من موسطة الأندلس يلتفون حوله ويلجأون اليه ، وينشط هو لما فيه صالحهم ، وينوب عنهم فى الحديث الى السلطات القائمة ، ويشير على أصحابها بالرأى ، وقد استمر قائما بذلك حتى قرب وفاته . أى أنه كان يقوم فى ناحيته بنفس المهمة التى اضطلع بها أبو على الصدفى فى شرق الأندلس .

ولم ينفرد ابن رشد وأبو على الصدفى بالقيام بهذا الدور فى ذلك العصر ، بل كان هناك آخرون أظهرهم أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خلف بن ابراهيم بن ييطير التجيبى المعروف بابن الحاج (٤٥٨ ـ ٥٢٩ / ١٠٦٦ ـ ١٠٣٤)

---

(١) كذا فى الأصل المطبوع ، والعبارة غير قوية .
(٢) النباهى : تاريخ قضاة الأندلس ، ص ٩٩

وكان من تلاميذ أبى على الصدفى « وكان من جلة الفقهاء وكبار العلماء ، معدودا فى المحدثين والأدباء ، بصيرا بالفتيا ، رأسا فى الشورى ، وكانت الفتيا فى وقته تدور عليه ، لمعرفته وثقته وديانته ، وكان معنيا بالحديث والآثار ، جامعاً لها مقيدا لما أشكل من معانيها »[1] ، ولهذه الفضائل كلها صارت اليه رياسة الشيوخ بعد موت ابن رشد ، وقد قتل ابن الحاج فى مسجد قرطبة « ظلما » كما تقول المراجع ، وربما كان هذا لأسباب سياسية ، لأن المراجع لا تذكر هذا الوصف الا اذا كان القاتل من رجال الدولة ، ومن الممكن أن يكون مقتل هذا الشيخ الجليل نتيجة تدخله للدفاع عن أهل بلده من مظالم الحكام .

وقد ورث أولئك الرجال هذا التقليد من رجال مثل جُماهِر بن عبد الرحمن بن جماهر الحجرى من أهل طليطلة (توفى ٤٤٦ / ١٠٥٤ — ١٠٥٥) وكان عالما جليلا ارتفع به علمه الى مرتبة الولاية ، قال ابن بشكوال : « وكان له مجلس يناظَر عليه فيه ويعظ الناس فى آخره ، وكان حسن الخلق كثير التواضع ، وتُقرأ عليه كتب الزهد والرقائق ، وكانت العامة تجله وتعظمه ، ولما خُرج بنعشه ازدحم عليه الناس حتى صار النعش فى أكفهم الى أن وصل الى قبره مكفنا

---

(١) ابن بشكوال : الصلة ، رقم ١١٦٢ ، وأزهار الرياض للمقرى ٣ / ٦١ — ٦٢

فى خَبَرَة ، ونادى مناد بين يديه : لا ينال الشفاعة الا من أحب السنة والجماعة »[1] . وكان جماهر معاصراً لابن شنظير وابن ميمون ، وكان هذا الأخير زاهدا مرابطا فى حصن الفهمين من حصون طليطلة .

الشيوخ من ٥٥٠ الى ٧٥٠ هـ (١١٥٥ ـ ١٣٤٩ م) :

الحديث والسيرة النبوية

وعن جيل أبى على الصدفى وابن رشد الجد وابن الحاج انتقلت هذه الرسالة الى جيل آخر من أهل العلم والايمان والزهد والانصراف الى خدمة الجماعة الاسلامية فى الأندلس ، وكانت قد صارت كاليتيم لا يجد من يرعاه ، والظاهرة المميزة لشيوخ هذا العصر ـ النصف الثانى من القرن السادس الهجرى ـ هى الانصراف الى القرآن والحديث وحدهما والاجتهاد فى دراستهما اجتهادا يدل على أن الشيوخ كانوا يجدون فيهما عزاء عما صارت اليه البلاد من سوء حال ، فكانت « السنة والجماعة » عندهم عزاء وأملا وخيطا يربطهم الى أجيال الاسلام الأولى ، ولا شك أن هذا الاحساس النفسى هو الذى دفع الناس الى الالتفاف حولهم والاستماع الى ما كانوا يروون من الأحاديث

---

(١) ابن بشكوال : الصلة ، رقم ٢٢٩ ، ص ١٣٣ ـ ١٣٤

مسندة من رجل لرجل حتى تصل اليهم من الرسول صلى الله عليه وسلم .

يتجلى هذا فى سيرة رجل مثل عبد الله بن موسى بن سليمان بن على بن اشكرته الأزدى المعروف بابن برطلة (٤٨١ - ١٠٨٨/٥٦٣ - ١١٦٨) ، وكان تلميذ أبى على الصدفى وزوج ابنته ، وقد رحل الى المشرق رحلة سماع طويلة ، وحكى أن قاضى البرلس بمصر توضأ مرة وصلى ، ثم سمع قائلا يقول :

لولا أناس لهم سَرْدٌ يصومونا
وآخرون لهم وِرد يقومونا
لزُلزلت أرضُكم من تحتكم سَحَراً
لأنكم قومُ سوءٍ لا تبالونا

فتلفت حوله فلم يجد أحدا ، فعلم أن ذلك زاجر من الله تعالى . وهذه الحكاية أشبه بالرمز الى تفكير ابن برطلة نفسه ، وقد قضى عمره كله يقرأ الحديث فى مرسية .

كما يتجلى فى سيرة عبد الله بن محمد بن على بن ذى النون الحجرى (٥١٢ - ١١١٨/٥٩٢ - ١١٩٦) وكان آية فى الحفظ والعلم والزهد فى الوظائف والاجتهاد فى الاقراء ، وقد ظل فى بلده المرية حتى خرجت من بلاد الاسلام فانتقل الى مرسية فضاقت حاله بها ، فعبر البحر الى سبتة ، وتوفى فى المغرب ، ومن شيوخه أبو الحسن شريح بن محمد ، قال ابن الأبار : « وكان شريح رحمه الله - بطول العمر -

قد انفرد بعلو الاسناد فيه لسماعه اياه من أبيه وأبى عبدالله ابن منظور عن أبى ذر ، فكان الناس يرحلون اليه بسببه ، وكان قد عين لقراءته شهر رمضان ، فيكثر الازدحام عليه فى هذا الشهر من كل سنة ، ويتواعد أهل الأقطار المتباعدة للاجتماع فيه عنده »[١] .

ويتجلى كذلك فى سير عبد الله بن سليمان بن داوود بن حوط الله الأنصارى الحارثى (٥٤٩ ــ ٦١٢/١١٦٤ ــ ١٢١٥ ــ ١٦) وأصله من أنده وهو تلميذ أبى القاسم خلف بن بشكوال ، وأبى القاسم بن حبيش وأبى الوليد بن رشد وأبى القاسم السهيلى وكان من أعلم أهل زمانه بالحديث خاصة « وامتحن بالتجول ، فذهبت أصوله وضاعت كتبه فى أسفاره » وكان خطيبا كاتبا وشاعرا أيضا ، وقد خدم الموحدين وأدب أولادهم وتولى لهم القضاء فى قرطبة واشبيلية ومرسية وسبتة وسلا ، وكانت فيه صلابة « ربما أوقعته فيما يكره »[٢] وتوفى فى غرناطة ودفن فى مالقة .

وهذا التجول المتصل مظهر من مظاهر القلق الذى شمل نفس هذا العالم الكبير ، وكان أخوه أبو سليمان داوود بن سليمان بن حوط الله (٥٥٢ ــ ٦٢١/١١٥٧ ــ ١٢٢٤) أهدأ منه نفسا وأبعد منه صيتا ، قال ابن الأبار : « وهو

(١) ابن الابار : التكملة ، رقم ١٤١٦ ، ص ٤٩٢ ــ ٤٩٨
(٢) نفس المصدر ، رقم ١٤٣٣ ، ص ٥٠٦ ــ ٥٠٩

وأخوه أبو محمد كانا أوسع أهل الأندلس رواية فى وقتهما ، لا ينازَعان فى ذلك ولا يدافعان مع الجلالة والعدالة »[1] ، ولكنهما معاً لا يقارنان فى هذا المجال بابن بشكوال ، خلف بن عبد الملك بن مسعود (٤٩٠ ــ ١٠٩٧/٥٧٧ ــ ١١٨١ ــ ٨٢) المؤرخ المشهور ، وشيوخه وتلاميذه لا يحصون كثرة ، وقد قضى معظم عمره فى التأليف واسماع العلم « وهذه الصناعة كانت بضاعته »[2] وهو أستاذ أبى بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة (٥٠٢ ــ ١١٠٨/٥٧٥ ــ ١١٧٩) الذى أنفق عمره كله فى دراسة الحديث وتدريسه وفى التأليف ، وشيوخه نيف ومائة رجل « احتوى على أسمائهم برنامج له ضخم فى غاية الاحتفال والافادة لا يعلم لأحد من طبقته مثله »[3] .

وهكذا ، رغم سوء الأحوال والاضمحلال السياسى المستمر فى الأندلس ، ظل أولئك الرجال عاكفين على الدراسة والسماع وتواتر العلم والاقراء والتأليف ، يقطعون المسافات الطويلة من بلد لبلد لسماع حديث أو انتساخ كتاب أو مراجعة أصل صابرين ثابتين أبدا كأنهم كانوا يعيشون فى بلد بلغ الاستقرار فيه مداه ، أو كأن الأخطار لا تحوم

(١) نفس المصدر ، رقم ٢٠٥ ، ص ٦٣ ــ ٦٥
(٢) نفس المصدر ، رقم ١٧٩ ، ص ٥٤ ــ ٧٨
(٣) ابن الأبار : التكملة ، رقم ٧٨٠ ، ص ٢٤٠ ــ ٢٤٢

حولهم صباح مساء ، ولا شك أن ثباتهم هذا كان له أبعد الأثر فى نفوس النـاس من حولهم ، فان الأمل الحقيقى فى الاحتفاظ بالأندلس كان قد تزعزع بصورة محزنة أثناء فترة الشغور والفتنة بين المرابطين والموحدين ، ولم تستطع دولة الموحدين أن تسد مسد المرابطين فى الحماية والجهاد ، لأن قواها ــ حتى أيام أبى يوسف يعقوب المنصـــور ــ كانت لا تكاد تكفى للمحافظة على نواحى امبراطوريتهم الشاسعة فى المغرب ، وكان الأندلس عبئا ثقيلا عليهم ، وكان ولاتهم فيه أشبه بمن يصفى تركة ، وخاصة بعد معركة العقاب .

وعندما أراد محمد الناصر رابع خلفاء الموحدين أن يخفف عن نفسه بتقسيم الامبراطورية قسمين كان حرصه على الجانب الشرقى من أملاكه المغربية أكبر من حرصـــه على الأندلس ، فأقام أبا محمد عبد الواحـد بن أبى حفص على ذلك الجانب الشرقى من أملاكه المغربية بدلا من أن يقيمه على الأندلس ، وكان هذا هو الأحكم والأجدى عليه ، فان ذلك الفرع الحفصى من دولة الموحدين كان الأقوى والأدوم ، ولا شك أن أبا محمد عبد الواحد بن أبى حفص كان يستطيع تجنيب الأندلس الكثير من المتاعب التى قاساها بعد موت محمد الناصر رابع خلفاء الموحدين وتطلع أمرائهم فى الأندلس الى الخلافة وانصرافهم عن شئون ولاياتهم ، بل التخلى عن الكثير منها دون حرب أو بعد مدافعة يسيرة ، وخاصة بعد ان اتخذ أبو العلا ادريس بن أبى يوسف يعقوب المنصور

قراره المحزن بترك الأندلس والتوجه لطلب الخلافة فى المغرب ، فانهارت جبهة الوادى الكبير فى الأندلس وعم طوفان الاندفاع النصرانى فلم يتوقف الا عند حدود مملكة غرناطة .

فى أثناء ذلك كله ، والقواعد الأندلسية الكبرى تتساقط كان أولئك العلماء ماضين فى طريقهم على النحو الذى وصفناه ، نعم هاجر الكثيرون منهم الى المغرب أو الى المشرق ، ولكن الذين ظلوا فى وطنهم كانوا أكثر واصلح وأكثر علما وايمانا ، وبفضلهم ثبتت قلوب الألوف وقرؤا فى مواضعهم ، وظلت شعلة الأمل فى نفوسهم ، وبلغ من ثبات هذا النفر من الشيوخ وتمسكهم بوطنهم الأندلسى وأهله أن الواحد منهم كان يظل يقرىء فى بلده حتى يسقط ، فينتقل الى أقرب بلد اليه ويواصل القراءة حتى يسقط ، فينتقل الى الذى يليه ، وهكذا .

يلاحظ ذلك فى حياة رجل مثل ابن حُبيش ، عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن ، وهو من أهل شارقة من عمل بلنسية ولكنه ولد فى المرية سنة ١١١٠/٥٠٤ ثم طوف بالأندلس يدرس ويقرأ ، وعاد الى المرية وظل يدرّس فيها حتى تغلب الروم عليها سنة ١١٤٧/٥٤٢ ــ ٤٨ ، فانتقل الى مرسية ثم الى جزيرة شُقر فولى الصلاة بها والخطبة والأحكام ، ثم نقل الى مرسية سنة ١١٦١/٥٥٦ فتولى قضاءها فى السنة التالية وظل فى هذه الوظيفة حتى

وفاته فى صفر ١١٨٨/٥٨٤ . قال ابن الأبار : « وكان آخر أئمة المحدثين بالمغرب ، والمسلم له فى حفظ أغربة الحديث ولغات العرب وتواريخها ورجالها وأيامها ، لم يكن أحد يجاريه فى معرفة رجال الحديث وأخبارهم ومولدهم ووفياتهم »[١] . ولم يؤلف ابن حبيش كثيرا ، ولكن ابن الأبار يذكر له كتابا فى المغازى « فى مجلدات كتبه الناس » .

وهذا الاتجاه نحو السيرة والمغازى وأخبار الصحابة ظاهرة من ظواهر الاتجاه العلمى فى ذلك العصر ، فقد ألف ابن العربى كتابه « العواصم من القواصم » وكتب القاضى عياض كتاب « الشفا فى التعريف بحقوق المصطفى » ثم ألف أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى (٥٠٩ ــ ١١١٥/٥٨١ ــ ١١٨٥) معاصر ابن حبيش شرحه المعروف باسم « الروض الأنف » لسيرة ابن اسحاق ، وكتب الكلاعى تلميذه كتابه « الاكتفا فى مغازى المصطفى والثلاثة الخلفا » ، وهو اتجاه سهل التفسير من الناحية النفسية ، فان أولئك العلماء الذين تعلقت آمالهم فى عصر اليأس هذا بالقرآن والحديث اتجهت نفوسهم أثناء الحروب المتوالية نحو سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ومغازيه يستلهمون منها القوة والعزاء ، وقد بلغ من اندماجهم فى المغازى أن خرج الكثيرون منهم للجهاد ولقوا الشهادة .

---

(١) ابن الأبار : التكملة ، رقم ١٦١٧ ، ص ٥٧٤

ومما هو جدير بالملاحظة أن عصرا من عصور الأندلس لم يحفل بالعلماء والمحدثين كما حفل القرن الممتد من منتصف السادس الى منتصف السابع الهجريين ، فقد أحصى ابن الفرضى فى كتابه عن علماء الأندلس خلال القرون الأربعة الأولى ١٧٦٦ رجلا هم الذين أثبتهم فى تاريخ العلماء ، وأحصى ابن بشكوال العلماء من أول القرن الخامس الى منتصف السادس فذكر فى صلته ١٤٤٠ اسما ، أما ابن الأبار فقد أورد فى تكملته نحو ٢٥٠٠ معظمهم عاش من منتصف القرن السادس الى منتصف السابع ، هذا على الرغم من أن الأندلس الذى عرفه ابن الأبار لم يزد فى المساحة عن ثلث الأندلس الذى أرخ ابن الفرضى لعلمائه ، مما يدل على أن هذا الثلث الباقى كان يزخر بالعلم والعلماء .

ونختم هذا البحث عن الشيوخ ـ ولا بد أن نقف به عند نقطة ما من تاريخ الأندلس الطويل ـ بذكر رجل يعتبر رمزاً على شيوخ العصر فى الأندلس ومثالاً من أمثلة التفانى فى رسالة العلم والحديث والائتساء بسيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، خلال فترة الضياع من تلاشى سلطان الموحدين الى قيام دولة بنى نصر ، وذلك هو أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم الكلاعى البلنسى ، وهو تلميذ ابن رشد الحفيد وأبى القاسم بن حُبيش ومعاصر أبى بكر ابن الجد آخر الكبراء من بيت بنى الجد ورأس الشيوخ فى غرب الأندلس فى ذلك العصر .

أنفق الكلاعى شبابه كله فى سماع الشيوخ فى شتى نواحى الأندلس حتى بلغ الامامة فى صناعة الحديث « مع الاستبحار فى الأدب والاشتهار بالبلاغة والتمكن من الخطابة وانشاء الرسائل وقرض الشعر ، وهو كان المتكلم عن الملوك فى مجالسهم والمنبىء عنهم لما يريدون على المنبر فى المحافل» [1]

وهى عبارة غريبة من ابن الأبار ، وهو بلنسى معاصر لأبى الربيع سالم الكلاعى ، فلم يكن فى بلنسية اذ ذاك ملوك ولا أشباه ملوك ، وانما كان يتولى الأمر هناك أمير من أسوأ أمراء الموحدين هو أبو عبد الله البياسى ، ثم خلفه حاكم صغير هو أبو جميل زيان بن أبى الحملات مدافع بن مردنيش آخر من تولى أمراً من سلالة محمد بن سعد بن مردنيش ، وكان ابن الأبار كاتبا للاثنين ، ويمكن تفسير هذه العبارة بأن الكلاعى كان الواسطة بين أهل بلنسية وهذا الطراز من الحكام .

ولا شك أن الكلاعى كان أعظم من الحكام مكانة عند البلنسيين بفضل علمه وشخصيته وانصرافه لخدمة أهل بلده

---

(١) ابن الأبار : التكملة ، رقم ١٩٩١ . وقد نشر هنرى ماسيه HENNRI MASSÉ الجزء الاول من كتاب « الاكتفا فى مغازى المصطفى والثلاثة الخلفا » فى الجزائر سنة ١٩٣١ ، وصدّر له بايراد معظم ما كتبه أصحاب معاجم التراجم عن الكلاعى ، وعلى هذه التراجم معولنا هنا .

فى تلك الأيام العسيرة ، فقد كان خايمه الأول المعروف بالفاتح يتقدم شيئا فشيئا فى أراضى بلنسية ويستولى على مواقعها واحدا بعد واحد .

وفى أثناء ذلك كان أبو الربيع سالم الكلاعى يلقى دروسه فى الجامع ويتولى الصلاة والخطبة والقضاء ، ويجد مع ذلك وقتا للتأليف الكثير ، وتآليفه تدور حول الرسول صلى الله عليه وسلم وحديثه وصحابته ، ويهمنا منها هنا كتابه « الاكتفا فى مغازى المصطفى والثلاثة الخلفا » الذى وصل الينا ، والكتاب فى حقيقته تجريد لسيرة ابن اسحاق من الشروح اللغوية وسلاسل الأنساب والأسناد والأشعار ، والكلاعى يقرر ذلك فى خطبة الكتاب ، وبطبيعة الحال لم يؤلف الكلاعى هذا الكتاب لأمثاله من العلماء ، فهؤلاء كانوا شديدى الحرص على ما جرد الكتاب منه ، فلم يبق الا أنه ألفه لعامة الناس حتى يستطيعوا الاطلاع على السيرة وقراءة أخبار مغازى الرسول صلى الله عليه وسلم واستيحاء ما فيها من العبر والانتفاع بدروسها فى رفع معنوياتهم . ومن مؤلفاته الأخرى كتاب عن الصحابة أوسع بكثير من كتاب أبى عمر بن عبد البر ، وهذا أيضا كان دليلا على اتجاه الرجل نفسيا نحو الصحابة وسيرهم وما فيها من العبر والدروس .

وفى هذه الأثناء كان خايمه الأول قد صار على أميال

من بلنسية ، وضرب معسكره على تل على سبعة أميال شمالها يسمى البويش El - Buig ، وكانت عليه قرية تسمى أنِيشَة ، ومن هناك أخذ يغاور بلنسية ويضيق على أهلها ، فقرر البلنسيون الخروج الى العدو لازالته من هذا الموضع . ولا يمكن أن يكون أبو جميل زيان بن مردنيش صاحب هذا القرار ، لأنه فى نفس الوقت كان يفاوض « دون خايمه » ليستجلب رضاه ، بل هو بعد أن سقطت بلنسية وسار الى دانية أخذ يفاوض ملك قشتالة ليتنازل له عنها فى مقابل ميورقة .

فقرار الخروج لحرب الأرغونيين اذن كان مصدره أهل بلنسية وشيخهم أبا الربيع سالم الكلاعى ، وقد خرج أبو الربيع فى مقدمة الصفوف الى معركة أنيشة ، وحدث فيها ما حدث فى كتندة : استبسل المطوعة والشيوخ ، واستشهد منهم الألوف من بينهم أبو الربيع سليمان نفسه ، قال ابن الخطيب : « ولم يزل متقدما أمام الصفوف زحفا الى الكفار ومقبلا على العدو ، وينادى بالمنهزمين : أمن الجنة تفرون ! حتى قتل صابرا محتسبا غداة يوم الخميس لست بقين من ذى حجة سنة ٦٣٤ » .

على هذه الصورة ختمت حياة واحد من أمجد شيوخ العصر فى الأندلس ، رجل جمع كل الخصائص المميزة لهذا

الطراز من أعلام الأندلسيين ، وهى العلم الواسع والانصراف الى القـــرآن والحديث والتفانى فى خـــدمة العلم وأهله ، والتصدى للدفاع عن مصير الجماعة الاســـلامية ، وسلامة الخلق والشهامة والاستعداد لبذل النفس فى سبيل الاسلام ، حتى يتطابق عمل العالم مع علمه ، ويكون مثالا حيا لما عاش له ودعا اليه ولقنه للناس .

فهـــرس

صفحة

تقـــديم ٣
تمهيـــد : ٥
الامارة الأموية الأندلسية وأهل العلم ٧
الدولة الأموية الأندلسية فى حاجة الى تأييد شرعى . ١٢
الأمويون والمذهب المـــالكى ١٦
هيج الربض ، حادث فاصل فى تاريخ البيت الأموى
الأندلسى ٢٠
الفقهاء المشاورون ، مكانهم ودورهم فى بنـــاء الدولة
والنظام العـــام ٢٤
قيام مدرسة الحديث فى الأندلس ٢٦
محمد بن وضـــاح وبقى بن مخلد ٤٣
مســـتوى جديد للشيوخ ٥٠
شيوخ العـــلم وشيوخ الفقه ٥٧
الخلافة الأموية والشيوخ ٦٢
شيوخ البلاط ٧٠
بيعة الشيوخ والفقهاء لهشام المؤيد وأثرها فى مركزهم ٧٤
استمرار تقليد الشيوخ ٨٠
الشيوخ فى عصـــور الاضطراب ٩١
الشيوخ من ٥٥٠ الى ٧٥٠ هـ (١١٥٥ ــ ١٣٤٩ م) :
الحديث والسيرة النبوية ٩٩

المكتبة الثقافية

تحقق اشتراكية الثقافة

تصدرها الدار المصرية للتأليف والترجمة

الناشر مكتبة مصر – ٣ شارع كامل صدقى

صدر منها (ابتداء من أول يوليو ١٩٦٥) :

١٣٦– المدارس الفلسفية . . . للدكتور احمد فؤاد الأهوانى

١٣٧– الرسول . . . . للدكتور عبد الحليم محمود

١٣٨– خيال الظل . . . . . . للدكتور عبد الحميد يونس

١٣٩– الحشرات والانسان . . . . للدكتور عفيفى محمود

١٤٠– حركة السكان . . . . . للدكتور محمد السيد غلاب

١٤١– الأراضى والمجتمع . . . . للدكتور محمود يوسف الشواربى

١٤٢– ألوان من أحياء البحر . . . للدكتور محمد رشاد الطوبى

١٤٣– العرب فى أوربا . . . . . للدكتور على حسنى الخربوطلى

١٤٤– فلسفة اللغة العربية . . . للدكتور عثمان امين

١٤٥– الانسان وصحته النفسية . . للدكتور مصطفى فهمى

المكتبة الثقافيّة

- أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة
- تيسر لكل قارئ أن يقيم فى بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة ومتخصّصين وبخمسة قروش لكل كتاب
- تصدر مرّتين كل شهر فى أوله وفى منتصفه

الكتاب القادم

قصّة الإنسان القديم وحضارته

الدكتور أنور عبد العليم

١٥ ديسمبر ١٩٦٥

دار مصر للطباعة

مكتبة مصر
٣ شارع كامل صدقى - الفجالة

الثمن ٥ مـ